

دليل دراسي ونقاشي

لكتاب

تجديد الأمم المتحدة  
خطط لنظام عالمي مُنصّف

من إعداد

جوزيف إي. شوارتزرغ  
مدير فخري، صندوق العالم العملي

و

نانسي جيه. دونلافي  
مديرة، صندوق العالم العملي

ترجمة: أيمن ح. حداد



صندوق العالم العملي

2017

هذا الدليل الدراسي والنقاشي صادر عن صندوق العالم العملي، وهو مكمل لكتاب:

*Transforming the United Nations System:  
Designs for a Workable World.*  
Author: Schwartzberg, Joseph E.

اسم الكتاب باللغة العربية:  
تجديد الأمم المتحدة: خطط لنظام عالمي مُنصف  
المؤلف: جوزيف إي. شوارتزبرغ  
طوكيو: مطبعة جامعة الأمم المتحدة، 2013.



### بيان مهمة صندوق العالم العملي:

يسعى صندوق العالم العملي إلى طرح أفكار تساعد على إقامة "عالم عملي" ونشر هذه الأفكار والترويج لها، ويتسم هذا العالم المنشود بما يلي:

- الحكم الديمقراطي راسخ، والقوانين الملزمة تحل محل قانون القوة؛
- الإقرار بالشعب، وليس الدول أو الملوك، بوصفه المصدر الأساسي للسيادة؛
- المشاكل العالمية تُعالج بحلول عالمية مستدامة إيكولوجياً واقتصادياً؛
- مصلحة الكوكب تأتي في مرتبة أهم من مصلحة الدول المنفردة؛
- الاحترام التام لحقوق الإنسان الأساسية؛
- على الرغم من النواقص التي ستثوب نظام الحكم، فإن مرونة النظام ستوفر سبباً للأمل بالتقدم المستمر وتحسين أوضاع بني البشر.

### الوكالات التي ينتسب إليها صندوق العالم العملي:

- الحركة الفيدرالية العالمية – معهد السياسة العالمية: من المنظمات المؤسسية
- مواطنون من أجل حلول عالمية (على المستوى الوطني ومستوى ولاية مينيسوتا): علاقة عمل وثيقة
- تحالف مينيسوتا لصانعي السلام: أحد منظمات عديدة مؤسسية
- شبكة الأبحاث المعنية بالحكومة العالمية: عضو
- مركز الأبحاث الدستورية للأمم المتحدة: أحد منظمين مؤسسين
- الحملة من أجل جمعية برلمانية في الأمم المتحدة: عضو اللجنة التنسيقية

## إهداء

هذا العمل مُهدى إلى جميع الأشخاص الذين يقرّون  
بأنهم مواطنون عالميون، والذين يسعون،  
بالكلام وبالعمل، إلى نشر العدالة العالمية.

## تنويهات

ننوه هنا بامتناننا العميق للصديقين والزميلين منذ مدة طويلة، الدكتور مايكل م. أندريغ والدكتور رونالد جيه. غلوسوب. فقد عكف مايكل على تحرير كل وحدة من النسخة الإنجليزية لهذا الدليل الدراسي بدقة متناهية، وقدم منظوراً مميزاً ونقداً بناءً على امتداد إعداد الدليل. كما قرأ رونالد المخطوط بأكمله وقدم ملاحظات وتعليقات قيّمة. ونشكر أيضاً أيمن ح. حدّاد الذي ترجم النص الإنجليزي إلى العربية.

ج. شوارتزرغ و ن. دونلافي

## عن المؤلفين

**جوزيف إي. شوارتزرغ:** ظل جوزيف ناشطاً طوال حياته في مجال السلام والعدالة، وعمل في أدوار قيادية في عدة منظمات، خصوصاً المعنية بالنظام الفيدرالي العالمي. وكان أحد مؤسسي تحالف مينيسوتا لصانعي السلام في عام 1995. وبعد نيله شهادة الدكتوراة، عمل مدرساً في جامعة بنسلفانيا (1960-1964)، وجامعة مينيسوتا (1964-2000)، وجامعة جواهر لال نهرو (نيودلهي، 1979-1980). وهو كاتب غزير الإنتاج، وكان تخصصه الأكاديمي هو جنوب آسيا والجغرافية السياسية. وفي عام 2009، حصل على اللقب الفخري 'بروفيسور شرفي دولي متميز' في جامعة مينيسوتا. تقاعد جوزيف من عمله كمدير لصندوق العالم العملي في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2016، وهو حالياً المدير الفخري للصندوق. (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الصفحة XIV من الكتاب الأصلي).

**نانسي جيه. دونلافي:** درست نانسي علم المكتبات في جامعة مينيسوتا، وعملت في قسم المراجع لمدة تزيد عن 25 سنة، وذلك في جامعة مينيسوتا وجامعة هونيويل. وهي عضوة في جمعية سوكا غاكي الدولية، وهي جمعية بوزية مهتمة بالشؤون الاجتماعية منذ عام 1972. وقد نظمت فعاليات عديدة في مينيسوتا معنية بقضايا البيئة والسلام. شغلت نانسي منصب مديرة صندوق العالم العملي في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2016.

## تمهيد

منذ تأسيس الأمم المتحدة في عام 1945، جرى كثير من الحديث عن إصلاح ميثاقها وأساليب عملها، ولكن من المدهش أن عملاً قليلاً جداً تحقق في هذا المضمار. وفي الواقع، صُمم ميثاق الأمم المتحدة للحيلولة دون الإصلاح الذي قد يُضعف نفوذ الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، أي ما يسمى الدول الخمس الدائمة العضوية: الاتحاد السوفييتي (روسيا حالياً)، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. وقد أدى هذا الترتيب دوره جيداً بالنسبة لتلك القوى. ولكن نظراً لفشل الأمم المتحدة المتكرر في التعامل بفاعلية مع مشاكل عالمية كبرى من قبيل أسلحة الدمار الشامل، والإبادة الجماعية، والهجرة الجماعية، والتغير المناخي، والأوبئة العالمية، فقد تبلورت رغبة وإرادة بين مواطني العالم المتتورين من أجل تحقيق الإصلاح، أو حتى إحداث تحول كامل في النظام الحالي.

ولكن كيف يمكن إحداث هذا التحول؟ فمن بين إحدى المشاكل أن معظم الاقتراحات التي تطالب بالإصلاح لا تتعدى عن كونها إعلاناً عاماً بشأن ما هو مطلوب، ولا تتضمن سوى تفاصيل قليلة حول قابلية تنفيذ الإصلاحات المعنية. وفي مقابل هذه الاقتراحات، يوفر كتاب **تجديد الأمم المتحدة: خطط لنظام عالمي مُنصف** الصادر عن مطبعة جامعة الأمم المتحدة، تفاصيل محددة مستنيرة وقائمة على أسباب منطقية بخصوص عشرات المقترحات للإصلاح.

هذا الكتاب ليس مادة خفيفة للقراءة. فالعديد من القراء المتعلمين يعرفون معلومات بسيطة فقط عن الكيفية التي تعمل وفقها الأمم المتحدة، أو لماذا لا تتمكن من العمل كما يحدث غالباً. ولا شك أن بعض القراء سينظرون إلى الأمم المتحدة بعد قراءتهم للكتاب كما كانوا ينظرون إليها قبل قراءته. إلا أن بعضهم الآخر سيشعر بدافعية لبذل ما في وسعهم لتشجيع مقترحات إصلاحية محددة أو حتى إحداث تحول كامل في منظومة الأمم المتحدة. ونحن نأمل بأن الكتاب والدليل المرافق له – والمتوفر باللغات الإسبانية، والإنجليزية، والألمانية، والروسية، والصينية، والعربية، والفرنسية، واليابانية – سيبيح إجراء نقاش عالمي حول أهمية مقترحات الإصلاح الواردة هنا.

لا ينبغي النظر إلى هذا الدليل باعتباره بديلاً عن الكتاب الأصلي، فالكتاب مفصل ومكتمل إلى حد أبعد بكثير. لكنه سيمكن القارئ من التركيز على الأفكار الرئيسية في الكتاب والمقترحات الواردة في متنه. ونحن نوصي بأن يقوم القارئ بقراءة فصول محددة من الكتاب، فصل أو فصلين في كل مرة، وبعد ذلك الرجوع إلى الدليل. وقد يرغب القارئ أيضاً بكتابه أفكاره/أفكارها في دفتر ملاحظات، أو حتى المشاركة في مجموعة لمناقشة الكتاب لتيسير دراسة أعمق له.

صدرت الطبعة الأولى للنسخة الإنجليزية من الكتاب في عام 2013. ومنذ ذلك الوقت، ونظراً لما يشهده عالمنا من تغييرات سريعة، ازدادت حدة العديد من القضايا العالمية الإشكالية. ونحن نعتقد بأن أيّاً من هذه التغييرات لم يؤثر على راحة أي من الحجج التي يسوقها الكتاب، بل على العكس فإنها تضيف إلحاحية أكبر على العمل المبتكر الذي يجب القيام به.

من أجل عالم أكثر إنصافاً،  
جوزيف إي. شوارتزبرغ ونانسي جيه. دونلافي

## جدول المحتويات

iii	إهداء
iii	تنويهات
iii	عن المؤلفين
iv	تمهيد
v	جدول المحتويات
1	الوحدة 1: مقدمة
5	"إعادة التفكير بالسيادة الوطنية"
7	الوحدة 2: إصلاح الجمعية العامة
10	الوحدة 3: جمعية برلمانية عالمية
13	الوحدة 4: إصلاح مجلس الأمن
	الوحدة 5: من المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
17	والبيئي
20	الوحدة 6: نظام ذو مصداقية لحقوق الإنسان
23	الوحدة 7: نظام قضائي معزز
	الوحدة 8: تنسيق الوكالات المتخصصة واللجان والصناديق الخاصة التابعة للأمم المتحدة
26	المتحدة
28	الوحدة 9: تحسين الموارد البشرية
	الوحدة 10: إشراك المجتمع المدني: المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول
31	الأخرى من غير الدول
34	الوحدة 11: مشكلة التمويل
37	الوحدة 12: حفظ السلام، وبناء السلام، ونزع السلاح
44	"المسؤولية عن الحماية"
46	الوحدة 13: من أجل كوكب مستدام وإرث مشترك موسع
50	الوحدة 14: هيكل جديد للحكم العالمي
54	الوحدة 15: بلوغ المراد
57	أفكار ختامية
58	مصادر إضافية

## الوحدة 1: التمهيدي والمقدمة (ص. xix-xviii، 9-1)

### مبادئ أساسية (ص. xix-xviii)

سيادة القانون  
قوة القانون العادل يجب أن تحل محل قانون القوة.

الترابط العالمي  
كوكبنا هو كيان مترابط. وغالباً ما يكون لما تفعله الأمم في المناطق الخاصة بها تأثير كبير على الأمم الأخرى، سواءً للأحسن أم للأسوأ، فالطبيعة لا تتقيد بأي حدود.

الحلول العالمية  
المشاكل العالمية تتطلب حلولاً عالمية.

تبعات السيادة الوطنية  
السيادة الوطنية لا تقتضي فقط حقوقاً وطنية، وإنما مسؤوليات وطنية أيضاً. لقد أثار تعريف السيادة حوارات كثيرة، وقد تطور مع مرور الوقت. ستجد في صفحة 181 تصريحاً ممتازاً من كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة. انظر أيضاً المناقشة حول "إعادة التفكير بالسيادة" في نهاية هذه الوحدة.

حقوق الإنسان  
يحق لجميع بني البشر التمتع بحقوق سياسية ومدنية واقتصادية واجتماعية، وحسب ما يوضحها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

المسؤولية عن الحماية  
عندما تقصر الأمم عن حماية حقوق مواطنيها، تقع المسؤولية حينها على المجتمع الدولي كي يحمي هذه الحقوق.

### أسئلة:

1. ناقش معنى كل من هذه المبادئ الستة. وبخصوص كل واحد منها، هل توافق أم لا توافق عليها؟ لماذا تعتقد بذلك؟

2. هل ثمة خطورة محتملة من أي من هذه المبادئ؟ لماذا؟

## عالمنا المتغير (ص. xx-xix)

منذ تأسيس الأمم المتحدة في عام 1945، شهدنا التغييرات التالية:

1. زيادة كبيرة في عدد الوكالات الدولية والإقليمية وفي أهميتها؛
2. عولمة اقتصادية واجتماعية، وتعاضد دور الجهات الفاعلة من غير الدول، خصوصاً الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية؛
3. تفويض الثقافات المحلية؛
4. صعود أصوات جديدة، لا سيما بين الشباب، تطالب بالعدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانتشار الإرهاب عند تجاهل هذه الأصوات؛
5. ثورة في تكنولوجيا الاتصالات، أتاحت عملياً الانتشار الفوري للأفكار الجديدة والمعلومات في جميع أنحاء العالم.

ملاحظة: تعمّدنا إبقاء قائمة التغييرات أعلاه قصيرة، ولم نذكر فيها التغير المناخي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل وغيرها من العمليات المهمة التي لا تؤثر مباشرة على تصميم هيكل الحكم العالمي.

### أسئلة:

1. ما هي تبعات التغييرات المذكورة أعلاه؟
2. ما هي سلبيات هذه التغييرات؟
3. كيف يمكننا التصدي "للتبعات غير المقصودة" الضارة لهذه التغييرات؟
4. ما هي التغييرات الكبرى الأخرى التي تتطلب اهتمامنا؟
5. هل بوسع البلدان المنفردة أن تتعامل على نحو كافٍ مع سرعة التغيير؟ وإذا كانت الإجابة لا، فلم لا؟

## الخيارات المتاحة للأمم الغنية ("الشمال العالمي") (ص. xx)

فيما يلي بعض الاحتمالات:

الخيار أ: الانعزالية المترافقة مع النزعة القومية، أي الاهتمام بمصالح الأمة المعنية فقط والاعتماد على القوة العسكرية لردع الأعداء المحتملين.

الخيار ب: رعاية الأمم الفقيرة، وتخصيص جزء صغير من موارد الدول الغنية لتلبية احتياجات العالم (بقدر يكفي لإبقاء الأمم الأخرى كدول عميلة متكلة، ولكن ليس لتحقيق تغييرات كبرى)، واستمالة النخب الوطنية ودعمها.

الخيار ج: العولمة، والعمل لتحقيق التغييرات المطلوبة لنظامنا للحكم العالمي بغية تعزيز الديمقراطية والعدالة.

## الخيارات المتاحة للأمم الفقيرة ("الجنوب العالمي") (ص. XX)

فيما يلي بعض الاحتمالات:

الخيار أ: الرضوخ والقبول باستمرار الظلم العالمي وتبني سياسات مقبولة للدول القوية.

الخيار ب: استخدام العنف للمطالبة بالعدالة (مع النتيجة المحتملة بالتعرض للدمار).

الخيار ج: العولمة، والعمل لتحقيق التغييرات المطلوبة لنظامنا للحكم العالمي بغية تعزيز الديمقراطية والعدالة.

### أسئلة:

1. ما هو شكل العالم الذي سنورثه لأطفالنا إذا امتنعت الدول الغنية و/أو الفقيرة عن اختيار الخيار ج أعلاه؟

2. بدلاً من الانتظار حتى اندلاع حرب عالمية ثالثة أو كارثة عالمية أخرى لإقناعنا بأهمية تحقيق تغييرات كبرى في نظامنا للحكم العالمي، كيف يمكننا الإرادة الضرورية لتوليد الزخم اللازم لتحقيق هذه التغييرات؟

## طوباوية أم "قابلية للتطبيق"؟ (ص. 2)

ليس من الممكن إقامة عالم مثالي، ولكن يمكن إقامة "عالم مُنصف". يطرح الكتاب عشرات الاقتراحات المفصلة لتحسين الحكم العالمي من خلال عمليات سلمية تتطور تدريجياً. وليس الهدف إقامة عالم "طوباوي" غير واقعي، وإنما إقامة عالم تحل فيه قوة القانون محل قانون القوة، وإلى أقصى حد ممكن؛ عالم ملتزم بالعدالة والتنمية المستمرة والمستدامة.

### أسئلة:

1. ما هو برأيك أدنى حد من الأهداف التي يجب تحقيقها لجعل عالمنا "منصفاً"؟ هل سيكفي تحقيق "أهداف التنمية المستدامة" التي حددتها الأمم المتحدة؟ وإذا كانت غير كافية، فما هي الأهداف الإضافية التي يجب تحقيقها؟

2. إذا كان بوسعك تحقيق تغيير واحد فقط في نظامنا الحالي للحكم العالمي، فما هو هذا التغيير؟ وماذا ستفعل إذا كان بوسعك تحقيق تغييرين رئيسيين؟ أو حتى ثلاثة؟ (يطرح الكتاب عشرات الاحتمالات).

3. كيف ستقرر بشأن التابع الأمثل لتحقيق الإصلاحات المطلوبة؟ هل ثمة خطة منطقية بوضوح ينبغي أن نتبعها؟ أم ينبغي علينا فقط أن نستجيب إلى التحديات الجديدة عندما تنشأ؟



## مسائل بشأن التصميم والمنظور (ص. 1، 4-6)

تتمثل إحدى الأفكار الرئيسية في الكتاب في أن تصميم الوكالات التي تتخذ القرارات يساهم مساهمة كبيرة في نوعية القرارات التي تتخذها وشرعيتها. ولكن ثمة مشاكل كبيرة عديدة في الطريقة التي أقيمت الأمم المتحدة وفقها من قبل القوى الكبرى في عام 1945، وفي الأساليب التي أتبع لإضافة وكالات عالمية جديدة منذ ذلك الوقت. تمثل البلدان بصفقتها المنفردة الوحدات الرئيسية في اتخاذ القرارات في جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة. إلا أن البلدان تتفاوت بشدة من حيث عدد سكانها (نظر الشكل 1-1 في الكتاب)، وثروتها، وتوجهها الثقافي والسياسي، كما أن مدى التفاوت بين البلدان يفوق التفاوت في داخل أي بلد. وفي الوقت الذي تأسست فيه الأمم المتحدة، كان المنظور الغالب في الميثاق هو منظور الدول القوية في العالم الغربي (ما بات يُعتبر حالياً "الشمال العالمي")، ولكن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هي من "الجنوب العالمي".

### أسئلة:-

1. هل تبلغ الفروق بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من الضخامة بحيث يصبح من غير المعقول محاولة العثور على طرق تتيح لها العمل معاً بفاعلية وإنصاف؟ أم يتعين علينا إلغاء النظام الحالي بأكمله والبدء بإقامة نظام جديد تماماً؟ وضح لماذا تعتقد بهذا الرأي؟
2. تتخذ قرارات الأمم المتحدة - وهي غير ملزمة فيما عدا القرارات الصادرة عن مجلس الأمن - حالياً على أساس "صوت واحد لكل دولة" وبصرف النظر عن الفروقات في القوة بين الأمم. هل يمكن الخروج بنظام ما (أو أنظمة) للتصويت المرجح لمعالجة هذه المشكلة؟ ما هو باعتقادك شكل هذا النظام؟

## إعادة التفكير بالسيادة الوطنية

على الرغم من أن الكتاب لأصلي لم يولي اهتماماً كبيراً للقضايا التي نتناولها في المناقشة التالية، إلا أنها تستحق تفكيراً ومناقشة جادين لتمكين القراء من إحراز فهم أفضل لسياق المناقشات الأخرى الواردة في هذا الدليل الدراسي.

تنص المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه: "تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها". وقد كان الالتزام الحازم بهذا المبدأ، خصوصاً من الدول الضعيفة سياسياً، عقبة رئيسية لإصلاح الميثاق. نشأ هذا المبدأ البسيط ظاهرياً عند إبرام اتفاقية سلام ويستفاليا في عام 1648 في أعقاب 'حرب الثلاثين عاماً' المدمرة في أوروبا، ثم نشرته القوى الاستعمارية في جميع أنحاء العالم. فهل ما يزال هذا المبدأ ملائماً لكوكبنا المعقد والمترايط؟ وإجابتنا هي، حتماً "لا".

وفي الواقع، ظل معنى السيادة، وما يزال، موضوعاً لجدال محتدم. فعلى سبيل المثال، من هو الحامل الشرعي للسيادة؟ وكان يُعتقد عموماً في القرن السابع عشر أن حامل السيادة هو الملك الذي يحكم حكماً مطلقاً وفقاً لإرادة إلهية. بيد أن الثورتين الأمريكية والفرنسية روجتا لوجهة النظر بأن السيادة تتبع للشعب وأن جميع المواطنين متساوون ويستحقون حقوقاً متساوية. وبالطبع كانت هذه النظرة السامية تختلف – وما زالت تختلف – عن الواقع السياسي الفعلي. ومن الناحية العملية، فإن القدرة على ممارسة السيادة (أي الحكم) في معظم الدول التي تزعم أنها جمهوريات ديمقراطية، موكلة بموجب الدستور إلى المرشحين – بعضهم معينون وبعضهم منتخبون – والذي قد يمارسون أو لا يمارسون سلطاتهم بحرية.

في معظم دول العالم، تتحكم الحكومة المركزية حصرياً بالسيادة، على الرغم من أن الحكومات المحلية قد تتمتع بسلطات لوضع تشريعات بخصوص مسائل عديدة، إلا أنها سلطات قابلة للإلغاء. ولكن ثمة عشرين دولة ذات دساتير فيدرالية، والسيادة مقسمة فيها على نحو راسخ بين الحكومة المركزية وبين الوحدات الإقليمية التي تتشكل منها الدولة (ولايات، أقاليم، كانتونات، إلخ)، وكل من هذه الدول الفيدرالية تمارس سلطات محددة وفقاً للدستور لوضع التشريعات بخصوص قضايا محددة (السياسة الخارجية، التجارة الدولية، التعليم، الصحة، إلخ). والعديد من الدول الأكثر قوة وأكثر تعداداً سكانياً والأكبر مساحةً و/أو تنوعاً تتبع نظاماً فيدرالياً: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك، البرازيل، الأرجنتين، نيجيريا، ألمانيا، روسيا، الهند، باكستان، أستراليا، إلخ. وثمة عدة دول ناجحة ومزدهرة، ولكن صغيرة، تعتمد النظام الفيدرالي أيضاً، من قبيل سويسرا. وإجمالاً، يشكل التعداد السكاني للدول الفيدرالية 37% من سكان العالم، و 46% من الدخل القومي الإجمالي، و 52% من المساحة اليابسة في العالم.

ومهما يكن شكل الحكومة في الدولة – ضمن نطاق يتراوح من النظام الديمقراطي الفعلي إلى النظام الاستبدادي – فإن نظام ويستفاليا للسيادة يمنح تلك الدولة الحق في الحكم بصفة حصرية ضمن منطقة ذات حدود معرفة بدقة. أما المساعي التي تبذلها الوكالات الخارجية، بما فيها التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، لتقليص هذا الحق قانونياً (وغيره من الحقوق) فدائماً تقريباً تُعتبر غير مقبولة. وتوسعى الدول بكل طاقتها للحفاظ على سيادة غير مقيدة. وفي حين أدى النظام الويستفالي دوره بنجاح في بعض الأوقات، إلا أن التهديدات الحالية للأمن والاستدامة العالميين يجعل من الضروري أن نعيد النظر في الالتزام بفكرة السيادة الوطنية غير المقيدة في العالم المعاصر.

ورغم أن النظام الويستفالي يمكن الدول نظرياً من السيطرة على تدفق الأشخاص والسلع والخدمات والأموال والأفكار عبر الحدود الوطنية، إلا أن هذه القدرة ضعيفة جداً في الواقع العملي. فغالباً ما توجد طرق تتيح تبييض الأموال، ودخول المهاجرين، والتجارة في السوق السوداء، وترويج المخدرات، والاتجار بالجنس، ونشر الدعاية السياسية، والتسلح، وغير ذلك من "الشُرور" من أجل الإفلات من الأنظمة الحكومية. إضافة إلى ذلك، غالباً ما تجري عمليات من وراء الستار لشراء النفوذ مما يمكن عملاء الحكومات الأجنبية والجهات المتنفذة والشركات المتعددة الجنسيات من التأثير على السياسات الوطنية وبطرق غير مرغوبة بتاتاً.

## أسئلة:

1. لماذا تلتزم الدول التزاماً حازماً بنموذج ويستفاليا العتيق للسيادة؟
2. هل تعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتمتع بسلطة لسن تشريعات ملزمة فيما يخص مجموعة مختارة من القضايا؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، فماذا يجب أن تكون هذه القضايا، ولماذا؟ كيف، وتحت أي ظروف، ينبغي توسيع قائمة القضايا هذه؟ (سنتناول هذا الموضوع في الوجدتين 2 و 3).
3. هل يجب أن تخضع الدول ذات السيادة إلى الولاية القضائية العالمية وأن تتعرض لإجراءات عقابية عندما يكون لأنشطتها في داخل حدودها (مثل تلويث الجو والمياه الجوفية) تأثيرات ضارة خطيرة على بلدان أخرى؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، فماذا يجب أن تكون هذه العقوبات؟ (سنتناول هذا الموضوع في الوجدتين 7 و 12).
4. هل يمكن اقتباس النموذج الفيدرالي المتمثل في تقاسم السيادة ضمن الدول، كما هو الحال في الولايات المتحدة أو الهند، وتطبيقه على المستوى العالمي، مع تقسيم دستوري للسلطات التشريعية وغيرها من السلطات الحكومية بين الحكومة المركزية العالمية وبين حكومات الدول المنفردة؟ (في حين لا يتناول الكتاب هذا السؤال، إلا أنه سؤال ينبغي على جميع مواطني العالم التفكير فيه).

## الوحدة 2: إصلاح الجمعية العامة (ص. 10-27)

### ما سبب أهمية ذلك؟ (ص. 10-11)

الجمعية العامة هي الهيئة الرئيسية التي تجري فيها مداورات الأمم المتحدة. وتشمل عضويتها جميع دول العالم، ويبلغ عدد أعضائها حالياً 193 دولة (وكان عددهم عند تأسيس الأمم المتحدة 51 دولة عضو)، ويمثل الأعضاء 99.6% من مجموع سكان العالم. وتحصل كل دولة عضو على صوت واحد. ولكن على الرغم من العضوية الشاملة في الجمعية العامة، إلا أن توزيع القوة فيها لا يعكس التوزيع الحقيقي للقوة في العالم خارج الأمم المتحدة. لذا فإن العديد من قرارات الجمعية العامة لا تتعدى كونها مناسبات لتسجيل المواقف السياسية. كما أن قراراتها غير ملزمة، لذا لا تحظى هذه القرارات باحترام كافٍ، ويجري انتهاكها بصفة روتينية. وبالتالي هناك حاجة ماسة إلى نظام أكثر عقلانية وواقعية لاتخاذ القرارات.

### القضايا الرئيسية (ص. 11-16)

لقد تغير التوجه السياسي للجمعية العامة مع التوسع الذي شهدته العضوية فيها. واتسمت سنواتها المبكرة بالتنافس بين الكتلتين الشرقية والغربية؛ ولكن أدت حركة تفكيك الاستعمار، لا سيما في عقد الستينات من القرن العشرين، إلى نشوء خلافات وبتواتر أكبر بين الشمال القوي اقتصادياً وبين الجنوب الضعيف سياسياً والأكثر سكاناً والذي يحتوي عدداً كبيراً من الدول. وبدأت السيطرة التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها في البداية تتراجع باطراد. وبات بوسع مجموعة البلدان النامية المعروفة باسم مجموعة الـ 77 (وتشمل 131 دولة حالياً) أن تحشد الأغلبية المطلوبة من الأصوات، وتبلغ ثلثي مجموع الأصوات، لاتخاذ قرارات بخصوص طائفة واسعة من القضايا. بيد أن حق النقض الذي تمارسه دولة أو أكثر من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن عادة ما يلغي القرارات غير الملزمة التي تتخذها الجمعية العامة. وكثيراً ما تلجأ الدول القوية لأساليب مريبة عندما تنشأ قضايا ذات أهمية بالنسبة لها، ومن بين هذه الأساليب: الرشوة، والتهديدات، والعقوبات الاقتصادية وما إلى ذلك، من أجل التأثير على أصوات الدول الضعيفة اقتصادياً.

### حلول ممكنة (ص. 16-26)

1. تطبيق نظام فعال للتصويت المرجح استناداً إلى مبادئ منصفة إلى حد معقول ومقبولة سياسياً. (ص. 16-20)

#### الشروط المطلوبة:

- أن يكون هذا النظام مستنداً إلى مبادئ واضحة ومشروعة
- وبسيطاً نسبياً
- ومحدداً بصفة موضوعية
- وأن يُنفذ بالتساوي على جميع الأعضاء
- ومرناً (يستجيب بصفة تلقائية إلى التغييرات الديمغرافية والاقتصادية والسياسية)

- ومراعياً لدقائق الأمور
- وواقعياً (أن يرتبط بجدية بتوزيع القوة خارج ميدان الأمم المتحدة)

تضمنين مبادئ أساسية، ذات وزن متساو، في صيغة التصويت المرجح:

- الصفة الديمقراطية/ الديمغرافية (أي السكان)
- أن تتحدد القدرات الاقتصادية بصفة فعالة، (استناداً إلى المساهمات في ميزانية الأمم المتحدة) (ويتم تخصيصها بناء على تناسب مباشر مع الدخل القومي الإجمالي؛ والذي ناقشناه بالتفصيل في الفصل 11).
- المساواة القانونية/ السيادة بين الأمم، إذ تُحتسب جميع الأمم بالتساوي.

### أسئلة:-

1. هل توافق على أن التصويت المرجح المستند إلى صيغة رياضية بسيطة سيؤدي إلى توزيع أفضل وأكثر إنصافاً للقوة مقارنة مع نظام صوت واحد لكل دولة المطبق حالياً؟ إذ كنت توافق، فلماذا؟ وإذا كنت لا توافق، فلم لا؟
2. هل شروط التصويت المرجح المذكورة أعلاه ضرورية وكافية لتحقيق الغاية المنشودة؟ إذا لم تكن كافية، فما الذي ستضيفه إليها أو تحذفه منها؟
3. ما هو باعتقادك سبب تحديد أوزان متساوية للمبادئ الأساسية الثلاثة المذكورة أعلاه؟ وتحديدًا، ما هو رأيك بخصوص "المساواة السيادية بين الأمم"؟
4. إذا كنت تعترض على إيلاء وزن متساو للاعتبارات الثلاث في الصيغة المقترحة، فهل سيزول اعتراضك إذا ما تضمن النظام شرطاً لإعادة النظر بصفة دورية في الأوزان المحددة؟
5. هل ينبغي إدماج عوامل أخرى قابلة للقياس؟ وإذا كانت الأجابة بنعم، فما هي العوامل التي تقترحها؟

2. منح الجمعية العامة سلطة محدودة على تبني قرارات ملزمة قانونياً، بدلاً من حصر دورها في رفع التوصيات. (ص 21-26)

سيقتصر دور الجمعية العامة على المسائل ذات الأهمية العالمية. وسيطلب تبني القرارات موافقة دول يصل مجموع أصواتها المرجحة ثلثي مجموع الأصوات المرجحة للأعضاء الحاضرين أثناء التصويت، وعلى ألا يقل مجموع سكان هذه الدول عن نصف عدد سكان الدول التي تحضر التصويت. ولكن قد تتطلب القرارات المتعلقة ببعض القضايا (من قبيل التحويل بعمليات لحفظ السلام) الحصول على أغلبية عظمى أكبر.

### أسئلة:-

1. لماذا تُعد القدرة على تبني قرارات ملزمة أمراً مهماً؟ وكيف سيؤثر ذلك على السيادة الوطنية؟

2 . هل يمكن لأي قرار أن يكون "ملزماً" فعلاً إذا لم يكن لدى الأمم المتحدة قدرة فعّالة على فرض القانون؟

3 . على الرغم من أن تنفيذ التوصيات الواردة في هذا الفصل سيؤدي إلى زيادة المساهمات المالية المقدمة للأمم المتحدة من جميع أعضائها، إلا أنه سيؤدي أيضاً إلى فوائد اقتصادية مهمة. فما هي هذه الفوائد المحتملة؟

4 . ما الفوائد التي يمكن أن تجنيها الدول الأعضاء والعالم ككل من التغييرات المقترحة؟

5 . كيف يمكن إقناع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدعم التغييرات المقترحة، على الرغم من اختلاف مصالحها الراسخة ومنظارتها الضيق للعالم؟ (سنتناول هذا الموضوع بتفصيل أكبر في الوحدة 15).

## الوحدة 3: جمعية برلمانية عالمية (ص. 28-49)

### ما سبب أهمية ذلك؟ (ص. 28)

الكلمات الافتتاحية لميثاق الأمم المتحدة هي "نحن شعوب الأمم المتحدة"، وفيما عدا ذلك يخلو الميثاق من أي إشارة لدور الشعب (أو الشعوب) في مقابل دور الحكومات. وغالباً ما تكون هذه النظرة التقليدية بأن الحكومات الوطنية هي التي تمثل الناس، غير صحيحة في الواقع العملي، فقد ظل "العجز الديمقراطي" هائلاً.

### القضايا الرئيسية (ص. 28-29، 46)

تفتقر الأمم المتحدة حالياً لهيئة تشريعية حقيقية. وبوسعنا أن نعتبر الجمعية العامة بأنها نواة أولية لهيئة تشريعية، فهي تتمتع بصلاحيات استشارية وصلاحيات إجراء المداولات، إلا أنها غير مخولة بسن تشريعات ملزمة، وهي تمثل الدول القومية، وليس الشعوب. وإذا ما أصبحت الجمعية العامة تمثل الغرفة الأولى من مجلس تشريعي ذي غرفتين، بحيث تكون غرفته الثانية هي جمعية برلمانية عالمية تمثل الشعوب – على شاكلة مجلس الشيوخ ومجلس النواب في الكونغرس الأمريكي – فإن الهيكل الذي سينشأ سيتيح للأمم المتحدة أن تمنح صوتاً للناس الذين تتأثر حياتهم بقراراتها. وكما علق بطرس بطرس غالي، من شأن إقامة جمعية برلمانية للأمم المتحدة "أن تعزز مؤسسات الحوكمة العالمية بطابع غير مسبق من الشرعية الديمقراطية والشفافية والمساءلة".

وفيما إذا تم تأسيس جمعية برلمانية عالمية وتحقيق الإصلاحات الأخرى، بوسعنا أن نتوقع نشوء عالم تكون فيه شعوب الأمم المختلفة أكثر استعداداً للاستماع إلى بعضها البعض والتعلم من بعضها البعض، وتكون فيه الدول أقل ميلاً للنزاعات العنيفة، وتصبح الأمم المتحدة المعززة أكثر قدرة على تلبية احتياجات جميع سكان الأرض.

العقبات التي يجب التغلب عليها:

- العدد الكبير من الدول الأعضاء التي سيتم اختيار الأعضاء منها
- التفاوت الكبير في توزيع السكان والقدرات الاقتصادية
- العدد الكبير جداً من الجماعات الانتخابية التي سيمثلها الأعضاء الأفراد في الجمعية البرلمانية
- التنوع الكبير في لغات الجماعات الانتخابية وثقافتها
- التنوع الكبير بين الأمم فيما يتعلق بالخبرات السابقة والممارسات الثقافية المتصلة بالحكم الديمقراطي.

من غير المرجح الوصول إلى اتفاق داخل الأمم المتحدة على ضرورة تأسيس الجمعية البرلمانية العالمية دون ممارسة ضغوط كبيرة ومستمرة من المجتمع المدني على حكومات الدول التقدمية الأعضاء. ومن ثم يتعين على هذه الدول أن تأخذ زمام القيادة في الترويج لفكرة الجمعية البرلمانية العالمية ضمن الجمعية العامة، والتي سيكون من الضروري أن توافق عليها أغلبية الثلثين. (لاحظ بأنه لن يكون من الضروري الحصول على موافقة مجلس الأمن – ص. 29).

## أسئلة:

- 1 . هل تعتبر النقد بشأن نقص الديمقراطية في منظومة الأمم المتحدة نقداً مبرراً؟ ولماذا تحمل هذا الاعتقاد، سواء أكنت مؤيداً لهذا الرأي أم معارضاً له؟ وإذا كنت مؤيداً، فهل ترى بأن إقامة جمعية برلمانية عالمية تمثل حلاً فعلاً لهذا النقص؟
- 2 . هل بوسع الجمعية البرلمانية العالمية أن توفر صوتاً للأقليات في الأمم المتحدة، بما في ذلك الشعوب الأصلية؟ وإذا كانت الإجابة نعم، فكيف؟
- 3 . كيف يمكن للجمعية البرلمانية العالمية أن تؤثر على الشفافية والفاعلية والشرعية ضمن منظومة الأمم المتحدة؟
- 4 . ما هي الشواغل التي يمكنها أن تحول دون تأسيس الجمعية البرلمانية العالمية أو تؤخره؟ هل ستشكل الجمعية البرلمانية العالمية تهديداً للسيادة الوطنية؟
- 5 . إذا كان من المتصور أن تكون العضوية في الجمعية البرلمانية العالمية شاملة للجميع، فماذا سيكون تأثير الدول غير الديمقراطية؟ وهل ينبغي حصر المشاركة بالدول الديمقراطية؟ وما هي الحجج التي تدفع لتأييد هذا الرأي أو معارضته؟
- 6 . ما الوقت الذي سيستغرقه إقناع ثلثي الجمعية العامة بأن تأسيس جمعية برلمانية عالمية سيكون مفيداً؟ وما الأنشطة التي بوسع منظمات المجتمع المدني والدول الأعضاء التقدمية أن تقوم بها للدفع بهذه الفكرة إلى الأمام؟

## حلول ممكنة (ص. 29-47)

يقترح الكتاب النهج التطورية التالية:

### المرحلة 1 (ص. 29-35): هيئة استشارية حيث تختار الحكومات الوطنية أعضاء الجمعية البرلمانية العالمية

سيكون إنشاء مثل هذه الهيئة حلاً قصير الأجل ومفيداً سياسياً، وسيكون منحازاً للدول ذات التعداد السكاني القليل وللدول المانحة الرئيسية. وسيحدد عدد المقاعد المخصصة لكل بلد استناداً إلى التعداد السكاني، والمساهمات المالية المدفوعة للأمم المتحدة (والتي تتحدد كنسبة من الدخل القومي الإجمالي) ومبدأ "المساواة السيادية بين الدول". وسيكون متوقعاً من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تحصل على أكثر من مقعد واحد أن توزع المقاعد حسب توزيع الأحزاب ضمن مجالسها التشريعية. وستكون الجمعية البرلمانية العالمية في هذه المرحلة مخولة بسلطات استشارية.



## المرحلة 2 (ص. 38-45): جمعية برلمانية عالمية منتخبة شعبياً تتمتع باختصاص تشريعي متزايد

نقترح استخدام نظام قائم على مبدأ "التناسبية التنازلية" لتحديد عدد المقاعد المخصصة لكل دولة. ووفق هذا النظام، يزداد عدد الناخبين لكل عضو برلمان على نحو مطرد مع زيادة التعداد السكاني في البلدان.

## المرحلة 3 (ص. 45-47): نظام ديمقراطي إلى أقصى حد (صوت واحد للشخص الواحد)، حيث يجري تجاهل حدود الدول في أغلب الحالات ويصبح عدد الناخبين لكل عضو برلمان متساوياً تقريباً في كل مكان

يتم في هذه المرحلة تقسيم العالم إلى مجموعة من "الحقول الانتخابية"، وكل منها يتضمن ما بين أربعة إلى عشرة مقاعد تُملأ بالانتخاب ووفقاً لنظام تمثيل نسبي متفق عليه. وستتألف بعض هذه الحقول الانتخابية من أجزاء من بلدان معينة، في حين ستتألف حقول أخرى من دول منفردة، وبعضها الآخر سيتألف مع عدد من البلدان الصغيرة المتجاورة.

### **أسئلة:**

1. إذا كنت متشككاً بشأن ملاءمة النهج التطوري الذي يقترحه الكتاب لإقامة الجمعية البرلمانية العالمية وقابليته للتنفيذ، والذي يتضمن ثلاثة مراحل من التطور، فما هو البديل الذي تقترحه، ولماذا تعتقد أنه بديل أفضل؟
2. المرحلة 1: إلى أي مدى تعتبر التمثيل من خلال أعضاء البرلمانات الوطنية، أو أفراد معينين من قبل الحكومات الوطنية، بأنه تطور مرغوب؟
3. المرحلة 1: ما مدى السلطة التي يجب أن تتمتع بها الجمعية البرلمانية العالمية في المرحلة الأولى من وجودها؟ وهل ينبغي منحها صلاحية سن تشريعات ملزمة؟ أم ينبغي أن تؤدي دوراً استشارياً فقط؟ لماذا تعتقد بهذا الرأي؟
4. المرحلة 2: لماذا توافق/ لا توافق على فكرة "التناسبية التنازلية" (ص. 38-42)؟ لماذا توافق/ لا توافق على فكرة التمثيل النسبي (ص. 42-43) للأحزاب السياسية ضمن وفود الدول التي تشغل أكثر من مقعد واحد في الجمعية البرلمانية العالمية؟
5. المرحلة 2: ما هو المطلوب لتحسين المؤهلات الديمقراطية للجمعية البرلمانية العالمية إلى درجة تجعلها جديرة بالقيام بدور في صياغة و سن تشريعات ملزمة، إلى جانب الجمعية العامة؟
6. المرحلة 3: هل تعتقد أن الحقول الانتخابية ذات المقاعد المتعددة تمثل هدفاً مرغوباً وقابلاً للتحقيق؟

## الوحدة 4: إصلاح مجلس الأمن (ص. 50-72)

### ما سبب أهمية ذلك؟ (ص. 50-51)

إن مجلس الأمن هو الوكالة التي تخضع لأكبر قدر من التمهيص بين وكالات الأمم المتحدة. كما أن قراراته ملزمة قانونياً من حيث المبدأ، على العكس من قرارات الجمعية العامة. ولكن كثيراً ما تُنتهك قرارات مجلس الأمن نظراً لعدم وجود آلية دائمة لفرض القرارات. وهذا يؤدي إلى تعطيل المنظومة ككل. إضافة إلى ذلك، خلقت الميزات غير العادلة التي تتمتع بها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وحق النقض الذي تنفرد به، معياراً مزدوجاً في المساءلة، مما أنشأ سخطاً واسع النطاق بين سائر أعضاء الأمم المتحدة. ومع ذلك، لعب مجلس الأمن دوراً أساسياً في تجنب اندلاع حرب عالمية ثالثة وفي احتواء العديد من النزاعات الإقليمية أو منع وقوعها. وإذا ما تحقق تحول ملائم في تشكيلة مجلس الأمن، فبوسعها أن يصبح ضامناً رئيسياً للسلام.

### القضايا الرئيسية (ص. 50-56)

#### تناقص التمثيل والشرعية

- كان مجلس الأمن يتألف في البداية من إحدى عشرة دولة عضو - خمسة أعضاء دائمين (الاتحاد السوفياتي والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) إضافة إلى ستة أعضاء يُنتخبون لفترة سنتين غير قابلة للتجديد. وبالتالي كان مجلس الأمن يمثل أكثر من خمس الأعضاء الأصليين في الأمم المتحدة والذين بلغ عددهم آنذاك 51 عضواً، كما مثل ثلاثة أخماس مجموع سكان الدول الأعضاء. ولكن مع دخول دول جديدة في عضوية الأمم المتحدة، تناقص مدى تمثيل أعضاء مجلس الأمن تناقصاً كبيراً.
  - شهدت حصة الدول الخمس الدائمة العضوية من مجموع عدد سكان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومجموع سكان العالم أجمع تناقصاً كبيراً (من 63% إلى 28% ومن 39% إلى 28% على التوالي)، ولم يترافق ذلك مع أي تناقص في القوة المؤسسية للدول الخمس الدائمة العضوية.
  - يتألف مجلس الأمن حالياً من الدول الخمس الدائمة العضوية إضافة إلى عشرة أعضاء غير دائمين. وهؤلاء الأعضاء الـ 15 يمثلون أقل من 8% من مجموع الأعضاء.
- يتم اختيار الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن مع مراعاة "التوزيع الجغرافي العادل". ولكن بصرف النظر عن المناطق التي ينحدر منها هؤلاء الأعضاء، فإنهم يسترشدون بصفة أساسية بتصوراتهم بشأن مصالحهم الوطنية الخاصة.
- عملية الاختيار ميسرة إلى حد كبير ولا تولي اعتباراً كافياً للجدارة.
- تُحتسب أصوات الدول الصغيرة جداً من الأعضاء غير الدائمين (من قبيل مالطا) على نحو مساوٍ لدول عملاقة سكانياً (من قبيل الهند)، ودون أي مراعاة لوزنها الحقيقي في العالم خارج الأمم المتحدة.

## المشاكل المتعلقة بحق النقض الذي تتمتع به الدول الخمس الدائمة العضوية:

- الوضع الخاص الممنوح للدول الخمس الدائمة العضوية يتناقض على نحو صارخ مع الواقع المعاصر لتوزيع القوة، فألمانيا واليابان تجاوزتا فرنسا والمملكة المتحدة وروسيا من حيث القوة الاقتصادية، ومن المتوقع أن تحقق الهند والبرازيل ذلك بعد فترة قريبة.
- يؤدي تمتع الدول الخمس الدائمة العضوية إلى تحصينها فعلياً من أي توبيخ جدي من الأمم المتحدة بسبب تصرفات مؤذية بحق جهات أخرى في المجتمع الدولي أو بسبب مخالفات جسيمة في داخل حدود هذه الدول. ويؤدي هذا المعيار المزدوج إلى إضعاف السلطة الأخلاقية للأمم المتحدة، كما باتت باقي الدول تشكك في شرعيته.

## جوانب الضعف التي تعترض المقترحات الأخرى بشأن الإصلاح

كان مجلس الأمن موضوعاً لتوصيات بشأن الإصلاح أكثر من أي هيئة أخرى من هيئات الأمم المتحدة. إلا أن عشرات الاقتراحات التي طُرحت أخفقت في معالجة جوانب الضعف الأساسية في مجلس الأمن معالجة كافية. وركزت تلك الاقتراحات، بقلّة تبصر، على (1) كم عدد المقاعد التي ينبغي إضافتها، (2) ما إذا كان هناك دول أخرى تستحق مقاعد دائمة؛ و (3) إذا تقرر منح مقاعد دائمة، فما هو مستوى حق النقض الذي ستتمتع به، هذا إذا منحت هذا الحق. وقصّرت هذه الاقتراحات عن نقد التقسيمات الإقليمية للعالم، والتي عفا عليها الزمن، لغاية اختيار الأعضاء غير الدائمين، كما قصّرت عن طرح اقتراح بالغاء حق النقض.

## **أسئلة:**

1. لم يُحتمل أن يكون مجلس أمن يتألف من أقل من 15 عضواً أكثر فاعلية من مجلس أمن يتألف من 15 عضواً أو أكثر؟
2. لماذا يُعد تحقيق أكبر تمثيل ممكن في مجلس الأمن هدفاً جديراً؟
3. هل ثمة أي حجج مشروعة للمحافظة على الامتيازات الخاصة التي تتمتع بها الدول الخمس الدائمة العضوية؟

## **حلول ممكنة (ص. 57-69)**

1. مجلس أمن ذات تمثيل شامل يتألف من 12 مقعداً إقليمياً، وكل منها يحمل صوتاً مرجحاً حسب صيغة رياضية محددة مسبقاً (ص. 57-68)
  - يجب أن تتشكل المناطق بحيث تحتوي تعداداً سكانياً، واتساعاً جغرافياً و/أو درجة من الأهمية الاقتصادية بحيث لا يكون ثمة مجال في التشكيك جدياً في شرعية تمثيلها في مجلس الأمن.
  - هناك ما يصل إلى أربعة مناطق يمكن أن تتألف من دولة قوية واحدة، وفقاً للصيغة المقترحة (والتي نناقشها أدناه).

- أما باقي المناطق فستتألف، وحسب ما هو ممكن عملياً، من مجموعات من الدول المتشابهة إلى حد ما، ولكن ليس بالضرورة أن تكون متصلة جغرافياً. وينبغي تشكيل المناطق لزيادة التجانس ضمنها إلى الحد الأقصى فيما يتعلق بعوامل من قبيل الثقافة والدين واللغة والمصالح الاقتصادية والخبرة التاريخية المشتركة. وستقوم كل منطقة متعددة القوميات بترشيح قائمة مؤلفة من 2-5 مرشحين، ثم تقوم الجمعية العامة بانتخاب ممثلين في مجلس الأمن من هذه القوائم.
- ستقوم كل منطقة بتحديد قواعد خاصة بها لاتخاذ القرارات، وسيسترشد بها ممثلو المنطقة.
- على الرغم من أن الجمعية العامة هي التي ستحدد التشكيلة الأولية للمناطق المتعددة القوميات، إلا أنه سيُسمح لاحقاً للدول المنفردة أن تنتقل من منطقة إلى أخرى. وبوسع الدول أيضاً الانضمام إلى منطقتين، على أن يكون وزن الدولة في اتخاذ القرارات مقسماً بالتساوي بين المنطقتين، وبالتالي يكون مستوى مساهمتها الكلية في قرارات مجلس الأمن هو نفسه لو كانت تنتمي إلى منطقة واحدة.
- ستُحسب الأصوات الإقليمية المرجحة حسب صيغة تستند إلى التعداد السكاني، والمساهمات المالية المدفوعة إلى الأمم المتحدة، وثابت رياضي يبلغ (8.33%) يدل على أن المنظور العالمي لكل من المناطق الـ 12 يستحق الاحترام على نحوٍ متساوٍ.

يشير الكتاب (ص. 60-61) إلى أنه وفقاً للظروف العالمية الحالية، بوسع ثلاث دول أن تشكل منطقة واحدة لكل منها، وهي: الولايات المتحدة، والصين، والهند. كما يبين (الجدول 4-1) بأن الصيغة المقترحة تؤدي إلى أوزان للأصوات المرجحة تعكس إلى حد معقول التفاوت الواقعي الحالي في القوة والقدرات بين منطقة وأخرى. علاوة على ذلك، تُنتج الصيغة توازناً معقولاً بين الشمال العالمي (خمس مناطق تبلغ أوزانها مجتمعة 45.3%) والجنوب العالمي (سبع مناطق تبلغ أوزانها مجتمعة 54.7%).

## أسئلة:

1. هل تعتقد أن الاقتراح الذي يطرحه الكتاب هو اقتراح معقول؟ إذا أجبت بنعم، فلماذا؟ وإذا أجبت بلا، فلماذا؟ ما هي المقاومة التي سيواجهها هذا الاقتراح؟
2. راجع الصفحات 61-65، التي تناقش تأثير نظام التصويت المرجح الإقليمي على كل منطقة. ما هي المناطق التي ستُنظر باستحسان إلى هذا الاقتراح؟ وما هي المناطق التي من المرجح أن تعارضه؟
3. ما هي مزايا السماح لدولة منفردة أن تكون جزءاً من منطقتين (مثلاً، أن تكون المملكة المتحدة جزءاً من منطقة أوروبا ومنطقة رابطة ويستمنستر في الوقت نفسه)؟
4. ما هي الخطوات اللازمة لجعل الاقتراح الذي يطرحه الكتاب مقبولاً، ومن ثم تنفيذه؟

2. إلغاء حق النقض: يجب إلغاء حق النقض، الذي عفا عليه الزمن ولا يمكن الدفاع عنه أخلاقياً. ورغم أن أغلبية كاسحة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ستدعم مثل هذا الإصلاح، إلا أن الدول الخمس الدائمة العضوية ستقاومه. لذا فإننا نقترح مسارات محتملة لتطبيق الإصلاح، إما دفعة واحدة أو على مراحل.
- تحسين وزن الصوت المرجح للدول الخمس الدائمة العضوية في الجمعية العامة بعد إصلاحها وتمكينها، مما يمثل مفاضلة قابلة للتنفيذ في مقابل خسارة حق النقض في مجلس الأمن.

- التصويت المرجح في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن سيحسن شرعية قرارات الأمم المتحدة، مما سيساهم إلى حد كبير في إقامة عالم أكثر عدلاً والتزاماً بالقانون والنظام.
- أثناء المرحلة الانتقالية، من الممكن فرض زيادة تدريجية على العدد المطلوب من الدول الخمس الدائمة العضوية الذي يجب توفّره لممارسة حق النقض على قرارات مجلس الأمن، وفي الوقت نفسه تضيق نطاق الموضوعات التي يمكن استخدام حق النقض بخصوصها.

### أسئلة:

1. ما هي الحجج التي تقدمها الدول الخمس الدائمة العضوية وبعض الدول الأخرى دفاعاً عن الاحتفاظ بحق النقض؟

2. هل توافق أم لا توافق على أن إلغاء حق النقض هو أمر قابل للتنفيذ فعلاً؟ إذا كنت توافق، فلماذا؟ وإذا كنت لا توافق، فلماذا؟

## الوحدة 5: من المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (ص. 73-85)

### ما سبب أهمية ذلك؟ (ص. 73)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو أحد الوكالات الأساسية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة. ورغم أن المرء قد يفترض أن هذا المجلس يؤدي دوراً رئيسياً في تحسين الوضع الإنساني، لا سيما في الجنوب العالمي، إلا أن عمله يفتقر للكفاءة، ولم يحقق سوى إنجازات محدودة. وقد تولت الجمعية العامة للأمم المتحدة العديد من المهام التي كانت منوطة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما وأن المجلس يخضع لإشراف الجمعية العامة. ولعل وظيفة المجلس الرئيسية حالياً تتمثل في تقديم الاعتماد للمنظمات غير الحكومية الدولية ضمن منظومة الأمم المتحدة.

عندما تأسست الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الضرورة الأساسية هي إرساء السلام ولم تكن القضايا البيئية تُعتبر قضايا ملحة. أما اليوم، فقد برزت شواغل عالمية كبرى تتمثل في تغير المناخ والتصحر وإزالة الغابات وانقراض بعض أنواع الكائنات الحية. وتتأثر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لكوبنا تأثراً كبيراً بالتغيرات البيئية الرئيسية.

وإذا ما أعيدت هيكلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليصبح مجلساً اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً فبوسعُه أن يصبح وكالة رئيسية من أجل التغيير الخلاق.

### القضايا الرئيسية (ص. 74-78)

#### جوانب القصور الوظيفية:

- يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمهامه عبر عدد كبير، ومُربك، من اللجان وفرق الأخصائيين وفرق العمل، وهيئات أخرى، وتتداخل هذه الهيئات المختلفة على نحو لا يتطابق ما تتطلبه المشكلات العالمية المعاصرة.
- لا تدرج البيئة ضمن اختصاصات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا يوجد أي قسم في المجلس يتعامل مع هذه القضايا تحديداً.
- التنسيق بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبين العديد من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى التي تهتم بالقضايا نفسها هو تنسيق ضعيف في أفضل الحالات.
- ثمة العديد من المهام الموكلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يجري التعامل معها على نحو أكمل عبر الجمعية العامة. وبات المجلس يؤدي مهامه وعلى نحو مطرد في ظل الجمعية العامة، واكتفى بدور توصيل المعلومات بدلاً من أن ينهض بدور المبادر في تنسيق الوظائف المهمة.
- غالباً ما تتجاهل القوى الكبرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتفضل عموماً العمل مع مؤسسات بريتون وودز (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، إلخ)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،

ومجموعة الستة التي أصبحت مجموعة السبعة ثم مجموعة الثمانية وأخيراً مجموعة العشرين، للنظر في المسائل ذات الأهمية الكبرى.

- حقيقة أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يعقد جلستين عامتين لفترتين قصيرتين سنوياً يصل مجموعها إلى 40 يوماً، مما يقلص من فاعليته.

### تمثيل وشرعية مشكوك فيهما:

على الرغم من عدم الأهمية النسبية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مقارنة مع مجلس الأمن والجمعية العامة، إلا أنه الوكالة الوحيدة في الأمم المتحدة التي كانت موضوعاً لتعديلين في ميثاق الأمم المتحدة، وكان الهدف الظاهري من التعديلين هو جعل عضوية المجلس أكثر تمثيلاً. زاد التعديل الأول (في عام 1966) العضوية من 18 إلى 27 عضواً، وزاد التعديل الثاني (في عام 1972) عدد الأعضاء إلى 54. وكما هي حال مجلس الأمن، يجري توزيع العضوية بين خمس مناطق، وتحصل كل منطقة على عدد من المقاعد يتراوح ما بين 6 إلى 14 مقعداً، وذلك استناداً إلى عدد الدول في المنطقة بدلاً من الاعتماد على التعداد السكاني أو القوة الدولية للمنطقة. ويتسم نمط العضوية مع مرور الوقت بالغرابة والانحياز إلى الدول الصغيرة. وكما هي الحال في الهيئات الأخرى في الأمم المتحدة، تولي الدول الأولية لاحتياجاتها الخاصة وليس لاحتياجات المنطقة، ناهيك عن احتياجات العالم ككل.

## حلول ممكنة (ص. 78-83)

### 1. مجلس اقتصادي اجتماعي / مجلس اقتصادي اجتماعي بيئي ذو تمثيل شامل

- كما هي الحال بالنسبة لمجلس الأمن، يجب أن تتشكل المناطق بحيث تحتوي تعداداً سكانيًا، واتساعاً جغرافياً و/أو درجة من الأهمية الاقتصادية بحيث لا يكون ثمة مجال للتشكيك جدياً في شرعية تمثيلها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونحن نقترح تحديد اثنتي عشرة منطقة.
- يجب توزيع المقاعد الستين (أقل أو أكثر قليلاً) على المناطق بموجب صيغة رياضية.
- ستحصل مجموعة من الدول الأعضاء المهمة نسبياً (بناءً على صيغة أوزان مرجحة تأخذ بالاعتبار عدد السكان والمساهمات لميزانية الأمم المتحدة) على مقاعد منفردة لكل منها، وسيكون لها أصوات مرجحة.
- وسيتم توزيع المقاعد ضمن كل منطقة وفق أسلوب شبيه بالأسلوب الذي أوصينا به فيما يخص المناطق المتعددة الدول عندما تناولنا مجلس الأمن، بحيث تقدم كل منطقة قائمة من المرشحين ويجري اختيار المرشحين بالانتخاب في الجمعية العامة؛ وسيكون لهذه المقاعد أصوات متساوية.
- سيخضع التوزيع الإقليمي للمقاعد وصيغة تحديد الأوزان المرجحة للأصوات لتعديلات دورية بناءً على التغييرات في التعداد السكاني، وفي تقييم المساهمات للأمم المتحدة (استناداً إلى الدخل القومي الإجمالي)، والخريطة السياسية.

### 2. قضايا وظيفية

- بغية تجنب التكرار التنظيمي، يجب منح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مسؤوليات معززة فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإقامة خطوط صلاحيات جديدة بينه وبين الجمعية العامة (وكذلك الجمعية البرلمانية العالمية إذا ما تم تأسيسها).

- يجب أن يظل المجلس الاقتصادي والاجتماعي/ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي منعقداً لفترة أطول كثيراً من فترة الانعقاد الحالية.
- ستحدد كل منطقة انتخابية قواعدها وإجراءاتها الخاصة لتوجيه ممثليها الإقليميين.
- يمكن عقد جمعيات إقليمية لمناقشة القضايا ذات الأهمية الدولية التي تُعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وستكون مؤهلة لتيسير مناقشة القضايا الإقليمية، وبالتالي ستعمل على تعزيز التكامل الإقليمي.

## أسئلة:

1. لما تُعد زيادة التمثيل في المجلس الاقتصادي والاجتماعي واعتماد تمثيل إقليمي مرجح هدفاً جديراً بالتحقيق؟
2. تنزع الدول الغنية حالياً إلى تجاوز المجلس الاقتصادي والاجتماعي بسبب جوانب الضعف العديدة التي تعتريه، بما في ذلك نظام صوت واحد للدولة الواحدة الذي لا يراعي واقع توزيع القوة (ص. 75). وهي تعمل بدلاً من ذلك عبر مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجموعة الـ 20، إلخ. وقد ظل التأثير العالمي لهذه الوكالات الخارجية يزداد باطراد (على الرغم من النقد الموجه لها بشأن نقص الشفافية، وعدم كفاية المدخلات من الجنوب العالمي، والعضوية المغلقة) مما يُضعف سلطة الأمم المتحدة. ما هو رأيك بمؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجموعة الـ 20؟ وهل سيساعد الاقتراح الذي يطرحه الكتاب بتأسيس مجلس اقتصادي واجتماعي وبيئي في استعادة المجلس لتأثير عالمي كبير في الشؤون الاقتصادية؟ لماذا أو لم لا؟
3. ما مدى السلطة التي يجب أن يتمتع بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمقارنة مع سلطة الجمعية العامة؟ ولماذا؟
4. من الواضح أن اقتراحاتنا بشأن اختيار الممثلين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتخصيص أصوات مرجحة هي اقتراحات معقدة. هل بوسعك التفكير بطرق لتبسيط النظام بحيث تؤدي إلى توزيع للقوة على نحو معقول وقابل للتنفيذ؟ ما هي هذه الطرق؟
5. (ص. 82): سيساهم النظام المقترح، حسب اعتقادنا، بتحقيق التكامل الإقليمي والعالمي، وسيؤدي إلى درجة كبيرة من الشفافية، وسيحسن قدرة الدول الضعيفة على التكاتف معاً لمقاومة الضغوط السياسية غير الملائمة التي تمارسها القوى الرئيسية، وأن تقدم مسوغات للمطالبة بقدر أكبر من المساواة العالمية. هل تعتبر هذه الجوانب أهدافاً مهمة؟ وهل تظن أن النظام المقترح سيؤدي إلى هذه النتائج؟



## الوحدة 6: نظام ذو مصداقية لحقوق الإنسان (ص. 86-99)

### ما سبب أهمية ذلك؟ (ص. 86-87)

أطلقت الثورتان الأمريكية والفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر عملية لا رجعة عنها لتوسيع حقوق الإنسان. وكان تعزيز حقوق الإنسان من بين الشواغل الأصلية لميثاق الأمم المتحدة؛ وحققت الأمم المتحدة منذ تأسيسها خطوات كبيرة في الدفع بقضية حقوق الإنسان. ويُعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقر بالإجماع في عام 1948 أحد أعظم الوثائق التطلعية الحضارية، ووفر مساراً لإقرار موثيق واتفاقيات أخرى في مجال حقوق الإنسان. وتأسست المحكمة الجنائية الدولية ومحاكم خاصة عديدة للتعامل مع مرتكبي الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب. واستحدثت دول عديدة مفوضيات وأمناء مظالم معنيين بحقوق الإنسان. كما تأسست منظمات غير حكومية عديدة معنية بحقوق الإنسان، وكثير منها حصل على وضعية استشارية في الأمم المتحدة. وبالتالي، بوسع المرء أن يتحدث الآن عن وجود نظام عالمي معقد لحقوق الإنسان.

ومع ذلك، يتسم هذا "النظام" بأنه بدائي ويعاني من عيوب عديدة. وظل أداء الأمم المتحدة غير كافٍ في الغالب عند تعاملها مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لذا هناك حاجة لتحقيق إصلاحات كبيرة. ويُعتبر استحداث نظام محسن وفاعل لحقوق الإنسان ضرورياً لمستقبل الحضارة الإنسانية.

### القضايا الرئيسية (ص. 87-90)

1. على الرغم من أن "حقوق الإنسان" تُعتبر على نطاق واسع بأنها عالمية وغير قابلة للتجزئة، إلا أنه توجد اختلافات شديدة بشأن فهم ما تعنيه "حقوق الإنسان". وهذا يتوضح من خلال عهدين متعلقين بحقوق الإنسان (انظر ص. 87)؛ فقد روجت الأنظمة الديمقراطية الغربية للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يركز على الحقوق الفردية، في حين روجت الكتلة التي قادها الاتحاد السوفييتي، ولاحقاً الدول التي تخلصت من الاستعمار في آسيا وأفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ، لإقرار العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي ركز على سلوكيات حكومية غير قابلة للقياس.
2. أدى انتشار الأجهزة البيروقراطية المعنية بحقوق الإنسان إلى جوانب عديدة من عدم الكفاءة وإلى هدر كبير، في الوقت الذي فشلت فيه هذه الأجهزة في إيقاف جرائم التطهير العرقي من قبيل ما شهدته رواندا، وإيقاف الانتهاكات الكبيرة للحقوق التي ارتكبتها حكومات عديدة.
3. أدت التعيينات المدفوعة بدوافع سياسية إلى تنفيذ غير كافٍ للمعايير، ودرجة كبيرة من التسييس، واعتباطية متكررة في عملية اتخاذ القرارات. كما بات النفاق في هذا المجال شائعاً.
4. ظل رصد وضع حقوق الإنسان من قبل البلدان بصفتها المنفردة غير موحد وغير شامل وغير منهجي. أما عمليات الاستعراض الدوري، والتي بدأت في عام 2006، فقد ظلت متساهلة إلى درجة مفرطة، وأسبغت المديح على الدول في الوقت الذي لم تستحق فيه أي مديح.
5. سعت الدول للانضمام إلى عضوية مجلس حقوق الإنسان ليس بهدف تعزيز حقوق الإنسان، وإنما لتحسين نفسها من النقد.

يجب أن تستند قرارات حقوق الإنسان إلى مبادئ راسخة وليس إلى اعتبارات سياسية ضيقة. ويجب أن ينبع التأثير الأخلاقي من تماشي الحجج التي يطرحها المرء مع نص القانون وروحه، ومن تناغم هذه الحجج مع إنسانيتنا المشتركة. ونحن نوصي بما يلي:

1. تعزيز مجلس حقوق الإنسان، والذي بوسعه:
  - (أ) الارتقاء بنفسه من وضعه التابع الحالي الخاضع للجمعية العامة ليصبح هيئة أساسية ضمن الأمم المتحدة؛
  - (ب) انتخاب أعضائه بصفتهم الفردية وعلى أساس مؤهلاتهم (النزاهة الشخصية، الخبرات في قانون حقوق الإنسان، والخبرات في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان)؛
  - (ج) ضمان تمثيل منظورات جميع المناطق الرئيسية وجميع الأديان والتقاليد؛
  - (د) فرض توازن بين الجنسين في عضوية مجلس حقوق الإنسان (بما أن الانتهاكات ضد النساء هي أكثر أنواع إساءات حقوق الإنسان انتشاراً، لذا فإن منظور الإناث مهم بصفة خاصة)؛
  - (هـ) توفير صوت للشعوب الأصلية؛
  - (و) ضمان الحصانة السياسية وإمكانية اللجوء للممثلين في المجلس بشأن التصرفات التي يقومون بها أثناء أدائهم لواجباتهم.
2. يجب أن يكون عدد أعضاء مجلس حقوق الإنسان كبيراً بما يكفي لضمان تمثيل جميع الدول الرئيسية والجهات الفاعلة الإقليمية، وفي الوقت نفسه أن يكون صغيراً بما يكفي كي يكون فعالاً. ويوصي كتابنا بتخصيص 36 مقعداً، وأن يتم اختيار شاغليها على النحو التالي:
  - رجل واحد وامرأة واحدة من كل منطقة من المناطق الـ 12
  - رجل واحد وامرأة واحدة لتمثيل الشعوب الأصلية
  - عشرة مقاعد غير مقيدة يتم إشغالها من المناطق التسعة المتعددة الدول (وفي حين يُفضل من الناحية السياسية تمثيل جميع المناطق، إلا أنه توجد فروقات كبيرة في الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان بين المناطق المختلفة، لذا يبدو أن انتخاب قسم كبير من المقاعد من قائمة مرشحين غير مقيدة، هو أمر وجيه).
3. منح دور أكبر لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وتزويدها بموارد مالية وبشرية أكبر
4. تحسين عمليات رصد أوضاع حقوق الإنسان
5. توفير تقارير مفصلة أكثر وعلى نحو أكثر تواتراً حول حقوق الإنسان من المنظمات الإقليمية والدول المنفردة والمنظمات غير الحكومية
6. استخدام أكبر للأنظمة القانونية (انظر الوحدة 7) للفصل في النزاعات المتعلقة بحقوق الإنسان
7. زيادة استخدام العقوبات المفروضة من الأمم المتحدة ضد مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان
8. في الأوضاع الخطيرة، وكملاً أخيراً، استخدام القوة تماشياً مع مبدأ "المسؤولية عن الحماية". (سنتناول مبدأ المسؤولية عن الحماية بتفصيل أكبر في الوحدة 12).

## أسئلة:

1 . لقد شغل بعض من أشد منتهكي حقوق الإنسان مقاعد في مجلس حقوق الإنسان ولفترات متعددة، وبالتالي تمكنوا من حماية أنفسهم من التمهيط الجاد. وإذا ما تم تبني الاقتراحات التي يطرحها هذا الكتاب لإصلاح مجلس حقوق الإنسان، فسيكون التمثيل متاحاً أمام جميع الدول في المجلس (غالباً بوصفها جزءاً من منطقة معينة) وبصرف النظر عن سجلها في مجال حقوق الإنسان. هل توفر الاقتراحات التي يطرحها الكتاب الضوابط والموازنات المطلوبة لتصحيح أي ضعف في النظام؟ وهل يمكن أن يتحسن السجل الضعيف لبعض البلدان في مجال حقوق الإنسان من جراء مشاركتها في المجلس؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، فكيف؟

2 . هل توافق على وجوب أن يكون مجلس حقوق الإنسان متوازناً من حيث توزيع الجنسين، وتحديد مقعدين لممثلي الشعوب الأصلية؟ هل التبريرات التي يسوقها الكتاب بشأن تخصيص عشرة مقاعد "غير مقيدة" هي تبريرات معقولة؟ هل ينبغي تمثيل فئات سكانية محددة أخرى؟

## الوحدة 7: نظام قضائي معزز (ص. 100-114)

### ما سبب أهمية ذلك؟ (ص. 100-101)

جميع المجتمعات التي تتمتع بالنظام تقوم على ما يلي: (أ) القانون، ليحدد المعايير الدنيا للسلوك؛ (ب) المحاكم، لتفصل سلمياً في النزاعات المتعلقة بالشؤون القانونية؛ (ج) نظام فعال لفرض القانون. وقد تناولنا القوانين وفرضها في الـ 6 و 12 على التوالي؛ وسنركز هنا على المحاكم، وهي رابطة ما يزال تطورها ضعيفاً بين القانون وبين فرض القانون على المستوى العالمي.

### بدايات متواضعة (ص. 101-110)

لم تكن توجد أي هيئة قضائية قادرة على الفصل في النزاعات القانونية الدولية حتى عام 1907، عندما تأسست محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي، وهي ما زالت تقوم بعملها حتى الآن، إلا أنها ليست محكمة حقيقية وإنما مجموعة من المحكمين المتوفرين عندما تدعو الحاجة للتوسط أو إصدار أحكام بشأن النزاعات (وأغلبها نزاعات بسيطة) بين دولتين تعربان عن قبولهما بالتحكيم. وتأسست محكمة العدل الدولي الدائمة في لاهاي في عام 1921، وهي أكثر فاعلية من سابقتها، إلا أنها تفتقر إلى الاختصاص القضائي الإلزامي وإلى القدرة على فرض أحكامها، وثمة من يحتاج بأنهما لم تنجح أبداً في تجنب نشوب الحرب أو إقامة أساس لسلام دائم بين الدول المتنافسة. ثم خلفتها محكمة العدل الدولية التي تأسست في عام 1945 كوكالة رئيسية في منظومة الأمم المتحدة، إلا أنها عانت من النواقص نفسها التي شابت سابقتها. ومع ذلك فإن العضوية فيها شاملة بما أن العضوية في الأمم المتحدة تجعل الدولة عضواً في محكمة العدل الدولية بطبيعة الحال. ومن بين سمات محكمة العدل الدولية أنها تضم قضاة من جميع الثقافات والأنظمة القضائية الرئيسية في العالم، كما ضمت في فترة متأخرة عدداً من القاضيات. وإضافة إلى إصدار أحكام ملزمة نظرياً، والتي غالباً ما تنتهك، بشأن القضايا "الخلافية"، بوسع محكمة العدل الدولية أيضاً أن تصدر "آراء استشارية"، وهذه الآراء تحمل قوة أخلاقية كبيرة، ولكنها غير ملزمة قانونياً.

إضافة إلى محكمة العدل الدولية، شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إقامة مؤسسات قضائية دولية، ومن أهمها المحكمة الجنائية الدولية التي تأسست في عام 2002. ويشمل نظامها الأساسي 124 دولة وافقت على الالتزام بأحكامها (لغاية عام 2016). ويقع مقر هذه المحكمة في لاهاي وهي مستقلة عن الأمم المتحدة، وهي أول محكمة دائمة تخوض في ملاحقات قضائية ضد متهمين *أفراد*، مما شكّل عرفاً عالمياً جديداً يفيد بأنه ما من شخص فوق القانون مهما علت مرتبته. ولكن على الرغم من هذا التغيير الجذري، تقوم المحكمة الجنائية الدولية بعملها ببطء شديد. وأصدرت 39 لائحة اتهام فقط، ولم تُفرض سوى أربعة من أحكام الإدانة التي أصدرتها لغاية كتابة هذه السطور. علاوة على ذلك، وُجّهت إليها انتقادات بسبب معاييرها المزدوجة بوضوح، إذ ركزت بصفة شبيهة حصرية على جرائم ارتكبت في أفريقيا وتجاهلت جرائم مزعومة ارتكابها زعماء من الشمال العالمي. ولم تنضم الولايات المتحدة ولا روسيا ولا الصين لعضويتها. وبالتالي، أعلنت ثلاث دول أفريقية (لغاية عام 2016، وبما فيها جنوب أفريقيا) عن عزمها بإلغاء التزامها بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

لقد أدت العولمة إلى توسيع الحاجة إلى تنظيم الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة العابرة للحدود، مما دفع إلى تأسيس منات الوكالات العالمية والإقليمية المتخصصة، ومن أهمها منظمة التجارة العالمية التي تضم في عضويتها 164 دولة لغاية عام 2016. تأسست منظمة التجارة العالمية في عام 1995 - خارج منظومة الأمم المتحدة - وتلتزم بأحكامها دول تتضمن الغالبية العظمى من الإنتاج والتجارة العالميين. تتمثل الولاية الرئيسية للمنظمة في تحرير التجارة العالمية، مما سيؤدي لا محالة إلى العديد من النزاعات القانونية. ولحل هذه النزاعات، تقوم "هيئات تظلم" معينة بالنظر في الأدلة بصفة سرية، ويتم الالتزام بأحكام هذه الهيئات، والتي تستند إلى الاتفاقيات ذات الصلة، بصفة شبه شاملة على الرغم من عدم وجود آليات رسمية لفرض هذه الأحكام.

## توصيات (ص. 111-112)

1. يجب إحداث توسع كبير خلال العقود القليلة المقبلة في الهياكل الأساسية العالمية للقضاء. وثمة حاجة لما يلي:
  - أ) أن تنظر المحاكم في النزاعات السياسية بين الدول في المناطق الرئيسية في العالم وفي أشباه الأقاليم.
  - ب) تأسيس محاكم متخصصة للتعامل مع النزاعات المتعلقة بحقوق الإنسان، والنزاعات البيئية، والنزاعات الاقتصادية، إلخ.
  - ج) إقامة اختصاص قضائي إلزامي للمحكمة الجنائية الدولية وتوسيع ولايتها فيما يتعلق بأنواع المخالفات الجنائية التي تنظر فيها.
  - د) تحسين إمكانية الجهات الفاعلة من غير الدول في اللجوء إلى القضاء (المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية).
2. تحويل المحكمة الجنائية الدولية إلى محكمة استئناف، وحصص القضايا التي تنظر فيها في النزاعات التي لا يمكن حلها على المستوى الإقليمي أو من قبل محكمة متخصصة ملائمة.
3. تقسيم المحكمة الجنائية الدولية إلى غرف قضائية، عندما يكون ملائماً، لتمكينها من زيادة قدرتها للبت في عدد أكبر من القضايا.
4. تأسيس مبدأ بوجوب أن تكون قرارات المحكمة في القضايا الخلافية ملزمة وقابلة للتنفيذ.
5. زيادة اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الإقليمية للحصول منها على آراء استشارية.
6. تنظيم القوانين العالمية والإقليمية وشبه الإقليمية، حينما تتيح الظروف.
7. زيادة مشاركة المرأة في القضاء.

## أسئلة:

1. التوصيات الواردة أعلاه لن تكون رخيصة الكلفة ولا سهلة للتنفيذ. فما هي العقبات الرئيسية التي يجب التغلب عليها من أجل تنفيذها؟ ما هي الجوانب التي تجعل فوائدها تنفيذ هذه التوصيات تبرر حجم الاستثمار المطلوب؟ ما هي التوصيات التي يجب إيلائها الأهمية الأكبر لاتخاذ إجراءات بشأنها؟
2. الأحكام "القانونية" ليست بالضرورة أحكاماً عادلة (انظر ص. 111). كيف علينا أن نتعامل مع هذه المشكلة؟

3 . يشير الكتاب إلى الانتقادات الموجهة إلى المحكمة الجنائية الدولية (ص. 105-106). فهل هذه الانتقادات مبررة؟ وإذا كانت مبررة، فهل سيؤدي تطبيق توصيات مؤلف الكتاب إلى حل هذه المشاكل؟ وإذا كانت التوصيات غير كافية لحلها، فما هي التغييرات الأخرى في النظام التي توصي بها؟

## الوحدة 8: تنسيق الوكالات المتخصصة واللجان والصناديق الخاصة التابعة للأمم المتحدة (ص. 115-125)

### ما سبب أهمية ذلك؟ (ص. 115)

شهد نطاق الأنشطة التي تنهض بها منظومة الأمم المتحدة توسعاً هائلاً يتجاوز التركيز الأولي للأمم المتحدة على شؤون السلام والأمن. فثمة نطاق واسع من الأنشطة تقوم بها حالياً مجموعة من الوكالات المتخصصة الدولية والتي تتمتع بقدر كبير من الاستقلال. (على سبيل المثال، أصبح الطيران آمناً حالياً بسبب الأنشطة التي قامت بها منظمة الطيران المدني الدولي؛ في حين تعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية على ضمان سلامة إنتاج الطاقة الذرية ومراقبة برامج التسلح؛ وما إلى ذلك). ظل هذا التوسع في هذه الوكالات وفي توزيعها الجغرافي يجري حسب مقتضى الظروف ودون خطة مسبقة ودون أية مبررات محددة تقتضي وضع أنشطة معينة تحت إشراف وكالات الأمم المتحدة الأساسية أو تركها للوكالات المتخصصة المستقلة. ومع ذلك، حققت وكالات عديدة نجاحاً كبيراً وحظيت باحترام كبير ضمن منظومة الأمم المتحدة.

### القضايا الرئيسية (ص. 117-118)

على الرغم من كفاءة بعض الوكالات، إلا أن كثرتها وانتشارها الجغرافي أدى إلى تكرار كبير في اختصاصاتها، إضافة إلى فجوات خطيرة و/أو تركيز خاطئ في برامجها، وعدم كفاية التنسيق في أنشطتها، وعدم كفاية التمويل أو عدم القدرة على توقعه (إذ أن العديد من هذه الوكالات ممولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن مؤسسات أو مصادر خاصة أخرى). وثمة مشاكل أخرى تتضمن تشويش خطوط المسؤولية والإبلاغ، وعدم كفاية الشفافية والمساءلة، وانتشار النفاق السياسي والمعايير المزدوجة، والأنظمة غير المعقولة لاتخاذ القرارات.

### حلول ممكنة (ص. 118-124)

- تجميع الوكالات التي تنهض باختصاصات متشابهة (أمثلة في ص. 118)
- نقل بعض الأنشطة المحددة إلى الوكالات الرئيسية في الأمم المتحدة (أمثلة في ص. 118-119)
- توزيع أكثر عقلانية لمواقع مقرات الوكالات لتحقيق كفاءة وتنسيق أكبر (ص. 119؛ الكتاب يقترح نيويورك، وجنيف، وواشنطن العاصمة (مؤسسات برايتون وودز)، ولاهاي (محكمة العدل الدولية/ المحكمة الجنائية الدولية).
- إقامة مكاتب إقليمية لتحقيق تنسيق أفضل بين الوكالات المتعددة (ومن بين الاقتراحات، نيروبي للجنوب الأفريقي ومنطقة الصحراء؛ والقاهرة لمنطقة جامعة الدول العربية؛ وبيجين للصين؛ وطوكيو لشرق آسيا؛ وجنيف لأوروبا؛ ونيودلهي للهند؛ وموسكو لروسيا وبعض الدول المجاورة؛ وبانكوك لمنطقة جنوب شرق آسيا؛ وطهران لمنطقة غرب آسيا؛ وفانكوفر لمنطقة رابطة ويستمنستر؛ ومونتيفيديو – من بين أماكن أخرى كثيرة محتملة – لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي)

- تخطيط مركزي أكثر فاعلية، على أن يتضمن قدراً أكبر من الشفافية والمساءلة، وقنوات اتصال مفتوحة بين الوكالات ضمن منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات غير الحكومية المعنية بجدول أعمال تلك الوكالات.
- تنسيق أفضل داخل المراكز الإقليمية والوطنية وفيما بينها، وبين وكالات الأمم المتحدة والوزارات الحكومية المختلفة ضمن البلدان التي تعمل فيها.
- اعتماد نظام التصويت المرجح ضمن الوكالات. وفي حين ستتفاوت صيغة تخصيص أوزان التصويت في كل وكالة اعتماداً على وظائف الوكالة المعنية وأدائها، ستحظى القرارات التي ستتخذها كل وكالة باحترام أكبر إذا تم التوصل إليها وفق صيغة تصويت مرجح تراعي التوزيع الواقعي للقوة.
  - أفضل توازن ممكن بين شواغل أصحاب المصلحة (الشعوب) وحاملي المسؤولية (الدول التي تمسك بزمام السيطرة و/أو تدفع تكاليف الأنشطة المختلفة). (مثلاً، يجب أن تتضمن الصيغة ص. 123- الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة اعتبارات السكان [المستهلكين]، وعدد الأشخاص العاملين في قطاع الزراعة [المنتجين]، وقيمة الإنتاج الزراعي، ووجود الدولة ذات السيادة – لمراعاة الممارسة التقليدية المعتمدة في الأمم المتحدة).
  - يجب أن تؤدي صيغة تحديد وزن الصوت إلى نتائج تتسم بالمرونة وتراعي دقائق الأمور (قابلة للتعديل مع مرور الوقت وبحسب مقتضى الحاجة).

## أسئلة:

1. يوصي الكتاب بتجميع مقرات العديد من وكالات الأمم المتحدة والوكالات المرتبطة بها في نيويورك وجنيف وواشنطن ولاهاي، وذلك لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة والتنسيق. ومع ذلك يشير المؤلف (ص. 116-117 و 119) إلى أن مقرات العديد من هذه الوكالات تقع في مدن مختلفة في جميع أنحاء العالم، وسترغب الدول المضيفة بحماية استضافتها لهذا الوكالات إذ تنظر إلى ذلك بوصفه يعكس أهميتها السياسية. إلا أنه ليس من بين هذه المدن التي تضم مقرات الوكالات أي مدينة تقع في الجنوب العالمي. فهل يمكن لمنطق "الكفاءة والتنسيق" أن يتغلب على المقاومة من الجنوب؟ ليس من الأجدر إجراء بعض الاستثناءات (مثلاً، وضع مقر صندوق الأمم المتحدة للسكان في أفريقيا، والتي تتسم بأسرع معدلات النمو السكاني في العالم)؟
2. المقصود بصيغ التصويت المرجح التي يطرحها الكتاب هي أن تكون اقتراحات قابلة للتطبيق، وليس كحلولا لا جدال بشأنها. ما هي الصيغة التي تعتقد أنه ينبغي تغييرها، وما هو سبب التغيير؟



## الوحدة 9: تحسين الموارد البشرية (ص. 126-136)

### ما سبب أهمية ذلك؟ (ص. 135)

تعد نوعية الموارد البشرية أمراً أساسياً لأي نظام بيروقراطي كي يؤدي وظائفه بنجاح. ويمكن أن نعزو العديد من جوانب النقص في منظومة الأمم المتحدة إلى أوجه القصور في الطريقة المعتمدة لاستقدام الموظفين وتوزيعهم واستخدامهم وترقيتهم. ويقترح الكتاب مجموعة من الأفكار القابلة للتطبيق التي ستقود إلى نظام خدمة مدنية قائم على الجدارة بحيث يحقق التكافؤ في مجال التوازن بين الجنسين والتوزيع الجغرافي للمناصب وعلى جميع مستويات التوظيف.

### القضايا الرئيسية (ص. 126-130)

عانت الأمم المتحدة منذ تأسيسها من مشاكل كبيرة في استقدام الموظفين وترقيتهم والاحتفاظ بهم في أمانتها العامة وفي هيئاتها الأخرى، وممن يتمتعون بالكفاءات والمعايير المطلوبة. وتشكل الكيفية التي يمكن للأمم المتحدة أن تتخلص عبرها من الموظفين غير الأكفاء أو الفاسدين، مشكلة دبلوماسية خطيرة.

- يدعو ميثاق الأمم المتحدة (المادة 101، الفقرة 3) إلى استخدام موظفين يظهرون "أعلى مستوى من المقدرة والكفاءة والنزاهة" ممن لا "يطلبوا أو يتلقوا في تادية واجبه تعليمات من أية حكومة أو من أية سلطة خارجة عن الهيئة (المادة 100)". مع ذلك غالباً ما يجري تعيين الموظفين نتيجة لمساومات سياسية (خصوصاً بين الدول الخمس الدائمة العضوية). وتحدث الانتهاكات لقيم الأمم المتحدة بصفة متكررة، وأحياناً بشكل فظيع.
- وينص ميثاق الأمم المتحدة (المادة 101، الفقرة 3) على أنه "من المهم أن يُراعى في اختيارهم أكبر ما يستطاع من معاني التوزيع الجغرافي". ولكن جميع مناصب "الخدمة العامة"، إضافة إلى العديد من المناصب المهنية، مستثناة من هذه المتطلبات. وفيما يتعلق بتحقيق التوازن الجغرافي، فثمة تباينات كبيرة بين وكالة وأخرى. ويبلغ عدد الموظفين في المناصب المهنية من المنحدرين من البلدان المتقدمة النمو حوالي نصف العدد الإجمالي، رغم أن التعداد السكاني لهذه البلدان يبلغ حوالي ربع مجموع السكان في العالم.
- بالنسبة للعديد من موظفي الأمم المتحدة، يُعتبر عيش حياة هائلة في نيويورك أهم من خدمة شعوب الأرض.
- ثمة نقص واضح في تمثيل النساء في جميع مستويات الأمم المتحدة.

تأسست لجنة الخدمة المدنية الدولية عام 1974 لإقامة نظام مشترك للأمم المتحدة والوكالات المنتسبة فيما يتعلق بالتوظيف والرواتب وشروط توظيف الموظفين المهنيين، إلا أن اللجنة لم تحصل على قبول جميع الوكالات بولايتها. فمؤسسات بريتون وودز، بصفة خاصة، لها قواعد خاصة بها وتوفر رواتب أعلى وامتيازات أكثر مقارنة مع الموظفين الخاضعين لولاية لجنة الخدمة المدنية الدولية، مما ترك أثراً سلبياً على قدرة الأمم المتحدة على الاحتفاظ بالموظفين ذوي المواهب والمؤهلات العالية، وعلى معنويات الموظفين بصفة عامة.

خطوط إرشادية لتوظيف الموظفين الإداريين من المستوى المبتدئ:

- في الأمانات العامة للأمم المتحدة والوكالات المنتسبة للأمم المتحدة، وحيثما يكون من اللازم على الموظفين إيلاء التزامهم الرئيسي للمؤسسة الدولية التي يعملون فيها، لا ينبغي أن يكون عدد المناصب المخصصة للدول الأعضاء المنفردة أمراً ذا أهمية كبيرة بحد ذاته. ومن ناحية ثانية، من المهم أن يشتمل التمثيل في هذه المؤسسات أشخاصاً يتمتعون بوجهات نظر وتوجهات ثقافية متنوعة، ويمكن تحقيق التنوع المنشود من خلال نظام يستند إلى التمثيل القائم على الأقاليم وأشباه الأقاليم الرئيسية في العالم.
- من المقترح تشكيل تسعة أقاليم، بحيث تكون متكافئة من حيث التعداد السكاني، والأهمية العالمية والحجم، وكل منها معروف بانسجامه الاقتصادي والثقافي و/أو السياسي.
- وستكون نسبة الموظفين من كل إقليم ضمن نطاق يستند إلى التعداد السكاني وثابت رياضي يبلغ 9/1 من المجموع (11.1%).
- وبغية تحقيق أوسع تمثيل جغرافي، من المقترح تقسيم كل إقليم إلى "أشباه أقاليم" وتوزيع حصة الإقليم من الموظفين فيما بينها.
- ومن حيث المبدأ، يجب تعريف "الجدارة" بأنها "مستوى الذكاء وإمكانية التطور". ولكن من حيث الواقع، وكما يحدث في معظم البيروقراطيات الأخرى، قد لا يكون من الممكن دائماً الالتزام بهذا المثال الأعلى الموضوعي.
- وإذا ما تم تأسيس لجنة للخدمة المدنية في الأمم المتحدة، بحيث تكون محايدة سياسياً ومخولة حسب الأصول فبوسعها أن تؤدي دوراً رئيسياً في استقدام الموظفين. وهذا الأمر يفترض وجود تمويل أفضل وأكثر قابلية للتوقع (بحسب ما نوصي في الفصل 11).
- جميع المرشحين لإشغال مناصب مهنية يجب أن يمضوا سنتهم الأولى تحت التدريب وبرعاية الأكاديمية الإدارية للأمم المتحدة (انظر الفصل 12).
- يجب أن يمضي كل مرشح أربعة أشهر من سنة التدريب الأولى في عمل ميداني في مواقع صعبة، مع تناوب بين العمل في المقرات وفي الميدان، وسيكون هذا شرطاً للترقية في العمل.
- وبغية تحقيق المساواة بين الجنسين، يُقترح اعتماد نسب مخصصة للنساء (تتراوح ما بين 45-55% عموماً، إلى 35-65% لأشباه الأقاليم والوكالات الصغيرة).

خطوط إرشادية لتوظيف كبار الموظفين:

يوصي الكتاب بأن تكون الجدارة هي المعيار الأساسي للمناصب الكبرى (مديري الوكالات، ومساعدى الأمين العام، وكلاء الأمين العام)، ويؤيد التوصيات التالية:

- أن يتم الإعلان عن جميع المناصب الشاغرة من منصب مدير أو أعلى في جميع أنحاء العالم، مع توضيح المتطلبات المحددة والدقيقة لكل منصب.
- أن تقوم هيئة تابعة للأمم المتحدة مخولة حسب الأصول بالتحقق من السير الذاتية التي يقدمها طالبو العمل، ومن ثم توفير السير الذاتية التي يتم التحقق منها لجميع أعضاء الجمعية العامة.
- إلا يتم تخصيص أي منصب لبلد محدد أو منطقة معينة من العالم، وألا يتم تحديد تتابع معين في تداول المناطق المختلفة للمناصب الشاغرة.

- يمكن وضع متطلب بأن لا يكون الشاغلون المتتابعون لمناصب محددة منحدرين من الأقليم نفسه و/أو أن يتناوب على هذه المناصب أفراد من دول متقدمة النمو وأفراد من دولة نامية.
- اعتماد الاقتراع السري في عمليات الاقتراع التي تجري في الجمعية العامة لاختيار المناصب العليا في الأمم المتحدة.

## أسئلة:-

1. يقول الكتاب (ص. 127) إن "الأمانة العامة للأمم المتحدة والوكالات المنتسبة اضطرت لأن تتعامل مع قضايا عديدة ... مما ساهم في انخفاض المعنويات ... [من قبيل] صعوبة تعيين الموظفين في البعثات الميدانية في المواقع غير المرغوبة، والفساد، وتداعيات الإساءات الجنسية، ... والضغط المستمرة من أجل الإصلاح التي تواجهها الوكالات المتنوعة من الدول التي تدفع نصيب الأسد من الفواتير ..." كيف يمكن لتوصيات الكتاب أن تساعد في تصويب جوانب الضعف هذه؟
2. هل تؤيد المتطلبات المقترحة (ص. 131) بأن يكون لزاماً على الموظفين (1) قضاء أول أربعة أشهر من فترة التدريب الأولية التي مدتها سنة في مواقع ميدانية تتسم بالصعوبة، و (2) التناوب بين العمل في المقرات وفي العمل الميداني في السنوات اللاحقة؟ لماذا أو لم لا؟
3. يقر الكتاب (ص. 134) بأن إشغال المناصب العليا يعتمد بصفة أساسية على الجدارة الحالية (وليس المحتملة)، مما يزيد فرصة المرشحين من الأوساط المتمتعة بالامتيازات، أي المرشحين الذكور من البلدان المتقدمة النمو. فهل هذا يمثل شاغلاً لك؟ وهل توصي بمراعاة اعتبارات أخرى عند إشغال هذه المناصب؟

## الوحدة 10: إشراك المجتمع المدني: المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول (ص. 137-153)

### ما سبب أهمية ذلك؟ (ص. 137-138)

قال كوفي عنان: "إن المجتمع المدني القوي يعزز المواطنة المسؤولة ويسهم في إنجاح أشكال الحكم الديمقراطي، أما المجتمع المدني الضعيف فيدعم الحكم الاستبدادي، الذي يُبقي المجتمع ضعيفاً". سوف تتعزز شرعية القرارات والسياسيات وفعاليتها عندما تكون مستندة إلى استشارة الخبراء، وعندما يشعر أصحاب المصلحة، سواء تصرفوا بصفتهم الفردية أم ضمن تحالفات، بأن صوتهم يؤخذ بالاعتبار في هذه القرارات والسياسيات. وتتسم الاستشارات الحصيفة بأهمية خاصة في عالمنا المتزايد التعقيد والمترابط. لذا، شهد عدد المنظمات غير الحكومية المتخصصة التي تتعامل مع المشاكل العالمية الملحة (البيئة، حقوق الإنسان، إلخ) زيادة هائلة في العقود الأخيرة، ويقدر عددها حالياً بأكثر من مليون منظمة، ومن بينها أكثر من 250,000 منظمة ذات اختصاص عالمي، وهي معروفة أيضاً باسم المنظمات غير الحكومية الدولية. وحصلت أكثر من 3,000 منظمة غير حكومية على اعتماد من الأمم المتحدة عبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويضاف إلى هذه المنظمات مجموعات المصالح الخاصة (من قبيل المنظمات العمالية)، والشركات المتعددة الجنسيات، والمؤسسات المتعددة الأغايات، ووسائل الإعلام، والجمعيات المهنية، والمنظمات الدينية، وعناصر أخرى يُطلق عليها بصفة عامة اسم المجتمع المدني. والتحدي الأساسي الذي تتناوله هذه الوحدة هو تحقيق قدر من النظام على هذه المجموعة المتنافرة من الأصوات المتنافسة وجداول أعمالها.

### القضايا الرئيسية (ص. 138-143)

على الرغم من التأثير الإيجابي عموماً لانتشار هذه المنظمات على منظومة الأمم المتحدة، إلا أنها تتضمن أيضاً جوانب من التأثير السلبي:

1. ضخامة حجم المعلومات التي تُنتج والتي لا يتسنى معالجتها، وغالباً ما تكون متكررة وأحياناً غير دقيقة.
2. عادة ما تكون أهداف المنظمات غير الحكومية متعارضة مع بعضها (مثلاً، المنظمات "المؤيدة للحياة" وتلك "المؤيدة للحق بالاختيار" فيما يتعلق بالإجهاض ووسائل منع الحمل).
3. المنظمات غير الحكومية من الجنوب العالمي والتي تتمتع بالجدارة، غالباً ما تفتقر للأعداد الكبيرة من المنتسبين والموارد المالية والبشرية اللازمة لتمكينها من المنافسة مع المنظمات غير الحكومية الرئيسية من الشمال العالمي؛ ويبرز هذا الأمر بصفة خاصة في المؤتمرات الدولية (بشأن البيئة، والسكان، وحقوق الإنسان، إلخ) وفي المنتدى الاجتماعي العالمي الذي يعقد بصفة دورية.
4. كثيراً ما تقف المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة المؤيدة لها في صف واحد مقابل تحالفات قوية للشركات المتعددة الجنسيات، والحكومات المؤيدة لها (مثلاً، كما يحدث في معارضة منظمة التجارة العالمية، نظراً للمزاعم بأنها تنتهج سياسات معادية للبيئة وللعمال).
5. ثمة شكوك في جدارة العديد من المنظمات غير الحكومية، ولأسباب متنوعة، ومن بينها ما يسمى "المنظمات غير الحكومية التي تديرها الحكومات".

6. بوسع الشركات والمؤسسات الغنية وغير الخاضعة للمساءلة أن تستغل نفوذها المالي لتحويل برامج وألويات بعض الوكالات التابعة للأمم المتحدة لخدمة مصالحها الخاصة.

## حلول ممكنة (ص. 143-151)

1. يُقترح تشكيل خمسة "مجالس لتنسيق المجتمع المدني" ممولة ذاتياً، وكل منها يتعامل مع واحد من الموضوعات التالية: حقوق الإنسان، البيئة، التنمية، السلام والأمن، والحكم الديمقراطي.
  - ستكون المشاركة في انتخابات واحد أو أكثر من هذه المجالس وفي أعمالها مفتوحاً لأي منظمة غير حكومية شرط أن تدفع رسم عضوية صغير، والالتزام بقواعد السلوك التي يحددها المجلس المعني، ورفع تقرير أنشطة سنوي.
  - التقصير عن الالتزام بالشروط المعلنة يمكن أن يؤدي إلى الطرد من مجلس تنسيق المجتمع المدني.
  - بوسع المنظمات غير الحكومية أن تنظم تحالفات خاصة للتعامل مع قضايا محددة أو مجموعات من القضايا (مثلاً، حقوق النساء، حقوق الشعوب الأصلية).
  - تُرفع تقارير هذه التحالفات ومقترحاتها إلى مجلس التنسيق المعني، والذي يقوم بدوره بتجميع التقارير وتنظيمها ومن ثم إرسالها، حسب الحاجة، إلى الوكالة المعنية في الأمم المتحدة (مثلاً مجلس حقوق الإنسان).
  - سيكون كل واحد من مجالس تنسيق المجتمع المدني مسؤولاً عن تدفق المعلومات بالاتجاهين بين الهيئات المعنية في الأمم المتحدة وبين منظمات المجتمع المدني.
  - بوسع الآراء والتقارير المعارضة أن تصبح جزءاً من السجل.
  - ستقوم وكالات الأمم المتحدة التي تتلقى التقارير من مجالس تنسيق المجتمع المدني بتقييم التقارير واتخاذ الإجراءات المرغوبة والقابلة للتنفيذ، ثم سترفع التقارير مشفوعة بتوصياتها إلى الوكالات الأخرى المعنية ضمن الأمم المتحدة.
  - سيعتمد وزن الصوت المرجح لكل منظمة غير حكومية مشاركة على صيغة تأخذ بالاعتبار الميزانية السنوية للمنظمة، وعدد البلدان التي تعمل فيها، ووضعها كمنظمة معتمدة لدى الأمم المتحدة (إن وجد مثل هذا الوضع، حسب تحديد المجلس الاقتصادي والاجتماعي/ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي).
  - ستعتمد حصة كل منطقة رئيسية من العالم في عضوية أي من مجالس تنسيق المجتمع المدني على صيغة تأخذ بالاعتبار التعداد السكاني للمنطقة والمجموع التراكمي للأصوات المرجحة للمنظمات غير الحكومية الأعضاء في كل مجلس. وإجمالاً، سيؤدي هذا الإجراء إلى تعزيز القوة النسبية للجنوب العالمي.
  - سيتعين على المنظمات غير الحكومية المنحدرة من دول تتمتع بدخل قومي إجمالي يزيد من المعدل العالمي أن تساعد في تمويل المنظمات غير الحكومية المشاركة من البلدان الفقيرة، ووفقاً لمقياس تصاعدي في الدخل.

2. ينبغي إدماج القطاع التجاري الخاص تدريجياً في الخطط الإنمائية المحلية من خلال "اتفاقات عالمية"، والتي يجري التفاوض عليها طوعاً بين واحدة أو أكثر من البلدان المضيفة وبين واحدة أو أكثر من الشركات المتعددة الجنسيات، وواحدة أو أكثر من وكالات الأمم المتحدة.

- ستكون الاتفاقات العالمية مصممة لخدمة أغراض محددة، وستتنوع بشدة من حيث حجمها ونوعها ومدة عملها.
- سيتعين على الاتفاقات العالمية أن تلتزم بقواعد سلوك محددة، وأن ترفع تقارير سنوية وتقبل بالإشراف على الأنشطة من قبل وكالة ملانمة.
- الشركات المشاركة التي تقصر على نحو جسيم في تلبية المعايير الراسخة يمكن أن تُستثنى من سجل الاتفاق العالمي.

## أسئلة:-

1. كيف تعمل الأمم المتحدة حالياً مع المجتمع المدني، وكيف يمكن تحسين هذا التواصل خلال وقت قصير نسبياً؟
2. لا يوجد حالياً أي هيئة تقارب في تشكيلها مجالس تنسيق المجتمع المدني المقترحة. هل تعتقد بأن نظاماً بهذا القدر من التعقيد يمكن أن يؤدي وظائفه بفاعلية؟ وهل ستعتبر التوصيات التي ستصدر عن المجالس بأنها منصفة؟ وهل ستكون التوصيات حصرية؟ كيف يمكن تشجيع الإنصاف والحيادية ضمن هذه المجالس؟
3. نظام الاتفاق العالمي هو نظام قائم وراسخ حالياً، وقد حقق بعض النجاحات الكبيرة. ولكن هل من الممكن أن يشكل خطراً غير مقبول على أنماط الإنتاج والحكم المحلية؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، فما هي التغييرات المطلوبة لتلافي هذا الخطر؟

## الوحدة 11: مشكلة التمويل (ص. 154-170)

### ما سبب أهمية ذلك؟ (ص. 154، 168)

منذ تأسيس الأمم المتحدة، ظل تحديد أفضل طريقة لتمويل المهمات العديدة الموكلة إليها شاغلاً رئيسياً. ولم تتم لغاية الآن معالجة منهجية لكيفية توزيع العبء بأكثر قدر من الفاعلية والإنصاف؟ إضافة إلى ذلك، ظلت مستويات التمويل أقل كثيراً مما يلزم كي تؤدي الأمم المتحدة ووظائفها العديدة بفاعلية. وثمة اختلافات كبيرة بين مستويات تقييم أنصبة الدول بين ميزانية والتي تليها، وتصدر هذه الميزانية مرة كل سنتين. وتؤدي عملية تحديد هذه الاختلافات وتبريرها إلى حالة استقطاب في الأمم المتحدة بين الشمال والجنوب، مما يخلق مناخاً من انعدام الثقة. علاوة على ذلك، ازدادت نسبة التأخر عن سداد المستحقات المالية زيادة كبيرة. وبالتالي، وجدت المنظومة بأنه من المريح لها أن تعتمد باطراد على المساهمات الطوعية، مما خلق مشاكل محتملة عندما تتعارض أهداف المانحين مع أهداف الأمم المتحدة. وفي هذه الأثناء، حدثت زيادة هائلة في حجم التحديات التي تتطلب اهتماماً من منظومة الأمم المتحدة. لذا ثمة حاجة إلى استحداث نظام بسيط وفعال وقائم على المساواة - نظام ملائم لتلبية المتطلبات المالية المستقبلية.

### القضايا الرئيسية (ص. 155-164)

الآليات المالية: إن أهم وظيفة من بين الوظائف القليلة التي تمارسها الجمعية العامة وتتمتع فيها بسلطة ملزمة هي الموافقة على ميزانية الأمم المتحدة وتوزيع النفقات بين أعضاء الأمم المتحدة. وينهض الأمين العام والأمانة العامة للأمم المتحدة بمسؤولية التخطيط؛ في حين تقوم الجمعية العامة بمناقشة الميزانية والتوصية بإجراء تعديلات، والموافقة عليها. وثمة لجان ومجالس عديدة تشارك في هذه العملية، مما يخلق حالة شائعة من تكرار الجهود.

الميزانية العادية: ظلت الأموال المخصصة للميزانية العادية (باستثناء مخصصات حفظ السلام والوكالات المنتسبة والمشاريع الخاصة) قليلة إلى حد مذهل. فقد بلغت لفترة الميزانية التي تشمل السنتين 2016 و 2017 مبلغاً قدره 5.4 بلايين دولار فقط. وإذا ما نظرنا إلى الميزانية حسب القيمة الشرائية، فإنها زادت بمقدار الضعف خلال مدة 35 سنة (1971-2007) - أي بمعدل نمو سنوي يبلغ 2% فقط. ومع ذلك، كانت القيمة الفعلية لميزانية 2016-2017 أقل بمقدار 3.5% من ميزانية الفترة 2014-2015.

ظلت تُستخدم صيغة رياضية معقدة، وهي تستند إلى حد كبير على القدرة المفترضة على الدفع، لتحديد نصيب كل دولة عضو. إلا أن هذه الأنصبة لم تُطبق على نحو متسق، وكثيراً ما يجري تعديلها. وعلى الرغم من التفاوت الكبير في تقييم المساهمات، تتمسك الأمم المتحدة بالوهم القانوني المتمثل في المساواة السيادية بين الدول، وتمنح جميع الدول الأعضاء أصواتاً متساوية في الجمعية العامة وفي معظم وكالات الأمم المتحدة. ويساهم هذا الانفصال الهائل بين التظاهر الدبلوماسي بالمساواة بين الدول، من ناحية، والإقرار السياسي خلف الستار بالتفاوت بينها، من ناحية أخرى، في التوترات المزمنة بين الدول القوية والضعيفة، والكبيرة والصغيرة، والغنية والفقيرة.



ظلت الولايات المتحدة تدفع دائماً النصيب الأكبر، إذ يستند نصيبها إلى إجمالي الدخل القومي؛ إلا أن الضغوط التي مارسها مجلس الشيوخ الأمريكي أدت إلى تخفيف هذه النسبة (وتبلغ حالياً 22%)، وهي أقل كثيراً من حصة الولايات المتحدة من إجمالي الناتج القومي للعالم). وتبعاً لذلك، تعين على اليابان والدول الغنية من أعضاء الاتحاد الأوروبي وكندا وأستراليا ونيوزلندا تعويض عجز التمويل الذي نتج عن ذلك.

ظلت الحصة الإجمالية للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن تتناقص على نحو ثابت من المعدل العالي الذي بلغته في البداية، وكان حينها 71%، على الرغم من أن هذه الدول تحتفظ بحق النقض في مجلس الأمن. وثمة أوساط عديدة تنظر باستياء إلى احتفاظ هذه الدول بهذا الامتياز.

ظل التخلف عن تسديد المستحقات أمراً مزمناً على امتداد تاريخ الأمم المتحدة؛ وزادت نسبة المستحقات غير المسددة مقارنة مع إجمالي الميزانية زيادة كبيرة في العقود الأخيرة. وإذا ما تأخرت دولة عن سداد نصيبها لمدة سنتين متتاليتين فيمكن إلغاء صوتها. وقد عمدت دول عديدة (بما في الولايات المتحدة) إلى تسديد مبالغ محدودة أحياناً كي تتجنب خسارة حقها في التصويت في الجمعية العامة.

ميزانية حفظ السلام: ظل تمويل بعثات حفظ السلام يجري بناء على ظروف كل حالة بمفردها. ووضعت صيغ عديدة لتحديد الأنصبة المقررة، وانطوت على قدر أقل من إمكانية التوقع أو الانتظام مقارنة مع وضع الميزانية العادية. وفي العقود الأخيرة، تجاوز التوسع في ميزانية حفظ السلام نمو الميزانية العادية على نحو كبير. وعلى الرغم من ذلك، ظل مستوى الإنفاق الفعلي يتفاوت بشدة؛ وظلت المتأخرات المالية المتعلقة بالنفقات غير القابلة للتوقع لعمليات حفظ السلام أكثر من المتأخرات المتعلقة بالميزانية العادية. وقد أدى التقصير عن الاستجابة على نحو كافٍ (كما جرى في رواندا، ودارفور، وغيرهما) إلى زيادة شديدة في التوترات السياسية، ومعاناة أكيدة بين السكان المتأثرين، مما يمثل لطخات كبيرة على سجل الأمم المتحدة. إن هذا الافتقار الحالي لنظام لتمويل عمليات حفظ السلام، يحتم حدوث تقصير في الاستجابة.

المساهمات الطوعية: يتسم حجم هذا التمويل ومصادره بمدى عالي من عدم القابلية للتوقع. وتأتي الغالبية العظمى من المساهمات من الدول الغنية. وخلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة، بلغ حجم المساهمات الطوعية حوالي ضعف الأنصبة المقدرة أو أكثر قليلاً. وتحدد غاية استخدام هذا التمويل، وبقدر كبير، من الدول أو الوكالات الخاصة المتاحة. ويقول إقبال حاجي، وهو من موظفي الأمم المتحدة، "أصبح الوضع وكأن لدينا 'أمم متحدة مكيفة لحاجات المانحين' ... [ويتيح لـ] مجموعة من البلدان ... أن تمويل أنشطة تحت شعار الأمم المتحدة، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية لتلك البلدان".

## حلول ممكنة (ص. 164-169)

يقترح الكتاب التخلص من الميزانيات المتعددة التي يتعين على الجمعية العامة وضعها، واستبدالها بميزانية موحدة. وي طرح الخطوط الإرشادية التالية:

1. اعتماد نظام جديد تدفع فيه جميع الدول، سواء الفقيرة أو الغنية، نسبة موحدة وصغيرة جداً ويمكن تحملها من دخلها الوطني الإجمالي (مثلاً، 0.1 في المائة، في البداية).



2. الإيرادات التي ستُجمع ستكون أكثر من كافية لتغطية جميع التكاليف اللازمة لتأدية الوظائف التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة حالياً، بما في ذلك جميع ما تقوم به من خلال الميزانية العادية وميزانية عمليات حفظ السلام وأنشطة الوكالات المتخصصة التي تتم من خلال المساهمات الطوعية.
3. استحداث حساب ضمان من المبالغ المتبقية بعد الوفاء بهذه الالتزامات، وذلك لتمكين الأمم المتحدة من الاستجابة بسرعة للحالات الطارئة المستقبلية.
4. قبول المساهمات الطوعية على شرط أن يكون مفهوماً بأن الجهة المانحة لن تتمكن من تحديد قيادة الوكالات أو البرامج التي يجري تمويلها أو على جداول أعمالها، أو التأثير عليها بشكل غير ملائم.
5. يجب تضمين الدفعات المسددة للأمم المتحدة كعامل في احتساب صيغة التصويت المرجح في وكالات الأمم المتحدة.
6. الاستجابة إلى التقاعس عن تسديد الالتزامات المالية بتقليص تلقائي ومناسب في الصوت المرجح للدولة المعنية.
7. احتساب نسبة فائدة على الدفعات المتأخرة للميزانية، وذلك وفق معدلات فائدة محددة بوضوح.

## أسئلة:

1. يناقش الكتاب العلاقة الصعبة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة فيما يتعلق بتسديد رسوم الأمم المتحدة (الصفحات 158، 167). وسيفاجأ معظم الأمريكيين إذا علموا إن الولايات المتحدة تدفع في الواقع نسبة من دخلها السنوي تقل عن النسبة التي تدفعها جميع الدول الأخرى المتقدمة النمو. وتنتشر في الولايات المتحدة انتقادات للأمم المتحدة مبنية على معلومات خاطئة. ما هو الانطباع الذي كان لديك حول تمويل الأمم المتحدة وعلاقة بلدك بالأمم المتحدة قبل أن تقرأ هذا الكتاب (هذا الفصل بصفة خاصة)؟ هل تغير انطباعك؟
2. ما رأيك بنظام الميزانية الذي يقترحه مؤلف الكتاب؟ وما هي حسنات/ مساوئ هذا الاقتراح مقارنة "بضريبة توبين" المقترحة على المعاملات المالية غير المنتجة (انظر ص. 164-165).
3. يورد الكتاب (ص. 166-168) قائمة بالحجج المحتملة، وهي حجج واهية، ضد تنفيذ نظام الميزانية المقترح: نقص النظام التصاعدي للضريبة؛ الزيادة الكبيرة في ميزانية الأمم المتحدة قد تقود إلى تحويلها إلى "حكومة اشتراكية عالمية؛ الزيادة الكبيرة في الأنصبة المقررة على معظم البلدان؛ ووضع قواعد على قبول المساهمات الطوعية؛ إلخ. هل يمكنك التفكير في اعتراضات أخرى مرجحة؟ وكيف ترد على منتقدي هذه المقترحات؟

## الوحدة 12: حفظ السلام، وبناء السلام، ونزع السلاح (ص. 171-203)

ملاحظة من المحررة: بما أن هذه الوحدة تتعلق بفصل طويل ومتنوع ومهم، فربما يكون من الأفضل تمديد عمل مجموعات النقاش إلى جلستين.

### ما سبب أهمية ذلك؟ (ص. 171-172)

ظل الأمن – "تجنب الأجيال المقبلة من بلاء الحرب" – هو الشاغل الرئيسي للأمم المتحدة منذ تأسيسها. ومع ذلك لقي أكثر من 50 مليون شخص حتفهم منذ الحرب العالمية الثانية – الغالبية العظمى منهم مدنيون – من جراء الحروب بين الدول والحروب الأهلية، أو كنتيجة مباشرة لها، مما يدل على أننا لم نحقق نجاحاً كبيراً في تحقيق الأمن. وبات تحديد أفضل طريقة للمحافظة على السلام، أو بناء السلام، مصدراً لنقاش نشط، وأحياناً محتدم، في الأمم المتحدة. ولا شك أن الأسئلة المتعلقة بالحرب والسلام ونزع السلاح ستظل ماثلة في السنوات القادمة. وقد طُرحت اقتراحات عديدة للإصلاح الأمني؛ إلا أنه ثمة اعتقاد – غير صحيح – أن وجود مجموعتين منفصلتين من القواعد، واحدة للدول الخمس الدائمة العضوية، والأخرى لسائر الدول، يمثل عقبة لا يمكن التغلب عليها. سنبحث في هذه الوحدة في عدة ابتكارات رئيسية يمكنها أن تحد كثيراً من العجز الذي تواجهه الأمم المتحدة بصفة متكررة لاتخاذ إجراءات فعالة عندما تدعو الحاجة. وقد أقر أحد هذه الابتكارات (لكنه ما يزال بحاجة إلى تحسين)، وهو مبدأ "المسؤولية عن الحماية" (انظر الصندوق النصي في نهاية هذه الوحدة). وثمة ابتكاران آخران يقترحهما الكتاب، وهما قوة سلام دائمة للأمم المتحدة، وكادر إداري احتياطي للأمم المتحدة.

### القضايا الرئيسية: حفظ السلام وبناء السلام (ص. 172-184)

في حين حققت مبادرات حفظ السلام المخولة من الأمم المتحدة عدداً من النجاحات البارزة، لكن حدثت أيضاً إخفاقات عديدة. وسنركز بصفة أساسية على هذه الإخفاقات.

1. رغم أن المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة تحدد طائفة واسعة من الإجراءات غير العسكرية للتعامل مع التهديدات ضد السلام، إلا أن هذه الإجراءات لم تُستخدم على نحو كافٍ، مما أدى إلى تفاقم المشاكل أو تدهورها نحو النزاع المسلح.
2. إن عدد النزاعات المهمة الدائرة حالياً في العالم يتجاوز كثيراً قدرات آليات الأمم المتحدة والآليات الإقليمية على التعامل معها.
3. ظلت مساعي تسوية النزاعات عبر تدخل المنظمات الإقليمية غير كافية أبداً.
4. غالباً ما تؤدي الاعتبارات الجيو-سياسية العالمية أو الإقليمية إلى إحباط المساعي للوصول إلى قرارات في مجلس الأمن لتحويل عمليات حفظ السلام.
5. عمليات حفظ السلام التي يخولها مجلس الأمن نادراً ما تحصل على تمويل كافٍ، كما ظلت الدول الأعضاء بطيئة في توفير المجندين المطلوبين لتنفيذ هذه البعثات.
6. غالباً ما تكون اختصاصات بعثات حفظ السلام المخولة غير واضحة بما يكفي، كما تركز بشكل ضئيل على تحديد نهاية البعثة وخروجها، وأحياناً لا يُذكر هذا الجانب أبداً.

7. القاعدة العامة المعتمدة لدى الأمم المتحدة والتي تتطلب حياد عمليات حفظ السلام، أتاحت ارتكاب فظائع (مثلاً، كما حدث في سبرينيتشيا) من قبل واحد أو أكثر من أطراف النزاع.
8. حدث تحوّل ملحوظ في البلدان التي تقدم الموظفين العسكريين (خصوصاً بعد فشل البعثات ذات القيادة الأمريكية في الصومال خلال الفترة 1991-1995). وحالياً، باتت الأغلبية العظمى من قوات حفظ السلام تتشكل من عناصر توفرها بلدان الجنوب العالمي، والعديد منهم يفتقرون للتدريب والمعدات اللازمة.
9. أصبحت الأنشطة الإجرامية (بما في ذلك التجارة بالأسلحة والاعتداءات الجنسية الجسيمة) من قبل قوات حفظ السلام، شائعة بصفة مطردة.
10. قامت بلدان الشمال العالمي بمساعي لتأسيس كتائب احتياطية من جنود النخبة للنشر السريع بغية استخدامها لدعم الأمم المتحدة، إلا أن هذه المساعي لم تحصل على دعم كافٍ؛ كما احتفظت البلدان المساهمة في هذه الجهود بحقها السيادي بالانسحاب من المهمات حسب ما تراه ملائماً.
11. ظل التمويل وغيره من أشكال الدعم للجنة بناء السلام، التي تأسست في عام 2005، قليلاً جداً.
12. الاستخدام الأولي للقوة العسكرية في ليبيا بموجب مبدأ المسؤولية عن الحماية تجاوز كثيراً الاختصاص الذي حدده مجلس الأمن، وكان له تبعات كارثية مستمرة.
13. أدى تقاعس مجلس الأمن عن تطبيق مبدأ المسؤولية عن الحماية في أماكن عديدة غير ليبيا، إلى اتهامات بتطبيق معايير مزدوجة، مما لطمح سمعة مجلس الأمن المهتزة أصلاً.

لقد أدى عجز الأمم المتحدة المتكرر، أو عدم استعدادها، للاستجابة على نحو مرضٍ للتهديدات التي تواجه السلام (منذ عام 1990) إلى شن عمليات عسكرية عديدة غير خاضعة لسيطرة الأمم المتحدة. وتحديداً، شرعت الولايات المتحدة بصفة متزايدة في أداء دور شرطي العالم، وأرسلت عدداً كبيراً من المهمات العسكرية إلى بلدان يُفترض أنها تشكل تهديداً على أمريكا أو حلفائها. كما أعلنت عن "حرب عالمية على الإرهاب" وأدت إلى تدمير أفغانستان والعراق وأزهقت أرواح مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء. وثمة ارتياب واسع وعميق في دوافع الولايات المتحدة وحلفائها.

## أسئلة:

1. تنص المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه يتعين على أطراف أي نزاع، ضمن البلدان أو فيما بينها، أن يلتمسوا حله "بطريق المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية..." لماذا ظلت هذه المناشدة عرضة للتجاهل غالباً؟ ما الذي يمكنه تحسين إمكانية استخدام هذه الأساليب الدبلوماسية؟
2. يناقش الكتاب حسنات استخدام العقوبات ومساوئها (ص. 173). برأيك، متى تكون العقوبات مبررة، وماذا ينبغي أن يكون شكلها؟ هل هناك عقوبات جيدة وأخرى سيئة، وإذا كانت الإجابة بنعم، كيف نميز بينهما؟

## حلول ممكنة: حفظ السلام وبناء السلام

ثمة تحدٍ مستمر يتمثل في النزاعات المدنية أو الإقليمية العديدة المستعرة في وقت واحد (القضيتان # 2 و 13 أعلاه). لذا هناك حاجة لوضع نظام لتحديد أولويات انخراط الأمم المتحدة في هذه النزاعات، وهناك حاجة أيضاً لإصلاحات على المدى القصير وال المدى البعيد.

فعلى المدى القصير، يجب على الأمم المتحدة أن تلجأ بصفة متزايدة إلى الدبلوماسية الاستباقية، وأن تعتمد أكثر على الهيئات الإقليمية كجهات وسيطة لتعزيز السلام، وأن تطبق بحصافة عقوبات مستهدفة عندما تُرفض جهود الأمم المتحدة والجهود الإقليمية في هذا المجال. وإذا لم تحقق أي من هذه الإجراءات السلمية الغاية المنشودة، يجب على الدول الخمس الدائمة العضوية أن تمتنع عن استخدام حق النقض عند مواجهة انتهاكات خطيرة للقانون الدولي (إبادة جماعية، تطهير عرقي، جرائم حرب، جرائم ضد الإنسانية).

استخدام أكبر وأكثر توازناً لمبدأ المسؤولية عن الحماية، مع الحرص على تقييده لمنع إساءة تطبيقه (ص). (180).

إتاحة وقت كافٍ للترتيبات الانتقالية (ص. 189 و 191-193)، ونحن نتصور تأسيس وكالتين: (أ) قوة سلام للأمم المتحدة، (ب) وكادر إداري احتياطي للأمم المتحدة. وسنتناولهما بالتفصيل أدناه.

(أ) قوة سلام للأمم المتحدة (ص. 184-189):

- قوة نخبة من الجنود المنتسبين بمحض إرادتهم، ومفتوحة للرجال والنساء المؤهلين (بحيث يخضعوا لفرز دقيق) من جميع أنحاء العالم.
- قوة تحت القيادة المباشرة للأمم المتحدة، لا تتيح للدول إمكانية سحب الجنود المنحدرين منها.
- قوة دائمة كبيرة بما يكفي للتعامل بسرعة مع التهديدات المحتملة للسلام.
- قوة تتمركز في قواعد متعددة في البلدان المستعدة لاستضافتها، تتوزع على ثلاث قيادات إقليمية، وتعمل باللغات الأكثر عملية في تلك الأقاليم (الإنجليزية والفرنسية والإسبانية).
- إضافة إلى التدريب الأساسي (بما في ذلك مهارات التفاوض والحساسية الثقافية)، سيتم خلال مدة الخدمة في قوة السلام تقديم تدريبات متخصصة مفيدة للأنشطة العسكرية وفي فترة ما بعد الخدمة.
- ستكون القوات حسنة التسليح، وستزود بسلاح خفيف، وبما يكفي لحفظ النظام، ولكن ليس للمشاركة في عمليات قتالية كبيرة.
- سيتم تقديم الدعم اللوجستي من خلال استئجار الخدمات من البلدان القادرة على تقديم هذا الدعم، وذلك حتى تبني قوة السلام التابعة للأمم المتحدة قدراتها الخاصة.
- سينهمك موظفو قوة السلام التابعة للأمم المتحدة انهماكاً تاماً في أنشطة بناء السلام في البلدان المضيفة في الفترات التي لا يشاركون فيها في أنشطة عسكرية (من ناحية استراتيجية، يعتبر بناء السلام هدفاً أكثر أهمية من حفظ السلام).
- تحديد فترة الخدمة سيستبعد نشوء طبقة كبيرة من العسكريين، وسيزيد العدد الإجمالي من الشباب والشابات الذين سيستفيدون من الخدمة في قوة السلام التابعة للأمم المتحدة.

- حال استلام طلب رسمي مستعجل من الأغلبية البسيطة من أعضاء مجلس الأمن (بصرف النظر ما إذا كانت هذه الأغلبية تشمل جميع الدول الخمس الدائمة العضوية)، سيصدر الأمين العام تخويلاً بالنشر السريع لقوة محددة - مثلاً، ما يصل إلى 10,000 جندي - لفترة لا تتجاوز ستة أشهر. وهذه التوصية بنشر القوات في الحالات الطارئة ستتيح للأمم المتحدة إضفاء مصادقية طال انتظارها لمبدأ المسؤولية عن الحماية. وسيطلب إبقاء قوة السلام المخولة من مجلس الأمن بالاستمرار في مهمتها لمدة تتجاوز المدة الأصلية المحددة، الحصول على تخويل جديد من مجلس الأمن.

وستتجاوز تكاليف إقامة قوة السلام المقترحة والمحافظة عليها جميع التكاليف الحالية لعمليات حفظ السلام المخولة من الأمم المتحدة. وفي حين قد تبدو هذه التكاليف باهظة للوهلة الأولى، إلا أنها تتضاءل إذا ما قارناها بنفقات الجيوش الوطنية في العالم. كما يجدر بنا أن نقارن التكاليف المرجحة لقوة السلام مع النفقات الهائلة للحرب، والتي يمكن تجنبها، وليس فقط كلفة العمليات العسكرية، وإنما أيضاً التكاليف التي لا يمكن تقديرها للخسائر في الأرواح، وتدمير الممتلكات، والتدهور البيئي الهائل. إضافة إلى ذلك، سنتج فوائد عديدة عن المهمات غير العسكرية التي تقوم بها قوة السلام التابعة للأمم المتحدة. ويتعين على المجتمع الدولي عندما يستجيب للتهديدات الوشيكة بالعنف، أن يحرر نفسه من نمط الشح في دفع المبالغ البسيطة ولكن إغداق المال بعد فوات الأوان.

#### (ب) الكادر الإداري الاحتياطي للأمم المتحدة (ص. 190-193):

تشير الخبرة السابقة أن المشاكل المزمنة التي أدت أصلاً إلى نشر بعثة لحفظ السلام، غالباً ما تقود إلى تجدد القتال أو تهديد السلام بعد فترة وجيزة من انسحاب قوات الأمم المتحدة. ويمثل ضعف الهياكل الأساسية الإدارية المحلية سبباً رئيسياً في انهيار ترتيبات السلام. وبوسع كادر إداري احتياطي تابع للأمم المتحدة ويتمتع بالمؤهلات أن يحد من هذه المشكلة إلى درجة كبيرة.

وسيتسم الكادر الإداري الاحتياطي التابع للأمم المتحدة بالخصائص التالية:

- سيتألف موظفو الكادر بصفة رئيسية من رجال ونساء منتسبين بمحض إرادتهم، يتمتعون بقدرات كبيرة وينحدرون من الجنوب العالمي.
- سيستند استقدام الموظفين وإدارتهم إلى مذكرات تفاهم بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والبلدان التي ينحدر منها الموظفون. وستكون مدة تعاقد كل موظف عشرة سنوات على الأقل.
- وسيعمل موظفو الكادر الإداري الاحتياطي كمجمع احتياطي للموظفين المدنيين المدربين خصيصاً، والمتوفرين للعمل بعد إشعار قصير، وذلك في تسيير المهمات الإدارية الضرورية في المناطق التي تجري فيها عمليات لحفظ السلام، أو انتهت فيها مثل هذه المهمات منذ مدة وجيزة، والتي انهارت فيها الهياكل الأساسية الإدارية.
- سيجري تدريب الكادر الإداري الاحتياطي للأمم المتحدة في الأكاديمية الإدارية للأمم المتحدة، وذلك على امتداد عدة سنوات، وسيتضمن التدريب مناهج أساسية، ودورات حول مهمات إدارية محددة، ودراسات معمقة في التاريخ واللغة والثقافة لمناطق محددة من العالم، والتي من المرجح أن تنشأ فيها حاجة لعمليات لحفظ السلام. سيحصل الموظفون أيضاً على خبرات متخصصة في مجالات من قبيل الشؤون المالية، وإدارة

الموظفين، والقانون، وإدارة الشرطة، والنظافة الصحية والصحة العامة، وتكنولوجيا الاتصالات، وما إلى ذلك.

- وفي الميدان، سيعمل موظفو الكادر الإداري الاحتياطي تحت توجيه عمليات حفظ السلام المحلية. وستكون مهمتهم هي تدريب الإداريين الذين سيخلفونهم، ثم يغادرون حال إنجاز ذلك.
- سيتم تشجيع الموظفين على المشاركة في دورات لإنعاش معلوماتهم بين الفينة والأخرى، وذلك للمحافظة على مهاراتهم وتحسينها.

## أسئلة:

1. راجع اقتراحات الكتاب (ص. 173-174) حول الحاجة إلى تحديد أولويات لانخراط الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الكبيرة العديدة الدائرة في الوقت نفسه في أنحاء متفرقة من العالم. ما هي أفضل طريقة لعرض هذه السياسات الجديدة وتطبيقها؟
2. هل يمكن لقوة لحفظ السلام/ بناء السلام مؤلفة من منتسبين بمحض إرادتهم، من جميع أنحاء العالم أن تؤدي وظائفها بنجاح؟ (فكر في مثال الكتاب الأجنبية الفرنسية وغيرها من الأمثلة التاريخية).
3. هل يمكننا أن نثق بالأمم المتحدة نفسها لأن توفر قيادة ماهرة ومتמاسكة كي تحقق تسويات ذات شرعية عالمية للنزاعات المحلية، وحيث تدعم القوى العالمية المختلفة أطرافاً متعارضة في النزاع؟
4. حتى مع وجود القوة المقترحة بأكملها والتي سيصل عددها إلى 300,000 عنصر، لن يكون بوسع قوة السلام التابعة للأمم المتحدة أن توقف نزاعاً مسلحاً بين أي قوتين رئيسيتين في العالم. ومع ذلك، لم تحدث أي حرب بين أي قوتين رئيسيتين أو أكثر منذ المواجهة الصينية الأمريكية في كوريا - وربما يكون سبب ذلك الخشية من الدمار المتبادل أو من الإضرار المحتومة التي ستنتج عن الأسلحة "التقليدية" القوية. فعلى ضوء هذه الحقائق، هل تعتقد أن من الجدير تأسيس قوة سلام تابعة للأمم المتحدة؟
5. ستكون كلفة تأسيس قوة السلام التابعة للأمم المتحدة والمحافظة عليها كلفة كبيرة، وتتجاوز بكثير الميزانيات الحالية لعمليات حفظ السلام لدى الأمم المتحدة. فهل أنت مقتنع برجاحة الحجج المتعلقة بنسبة التكاليف/ الفوائد التي يطرحها الكتاب (ص. 187-189)؟ كيف يمكن التغلب على المقاومة المتوقعة من شركات صناعة السلاح؟
6. ما هي حسنات وسينات تأسيس الكادر الإداري الاحتياطي للأمم المتحدة؟ وما هي الميزات الرئيسية التي تراها، حتى لو لم يُستدع معظم موظفي الكادر للخدمة الفعلية في مناطق النزاعات؟

## قضية رئيسية: تحديد الأسلحة ونزع السلاح (ص. 193-195)

عاش كوكبنا تحت تهديد الحرب النووية منذ عام 1945، وقد مررنا بمراحل كان تهديد وقوع الحرب فيها عالياً (مثلاً، أثناء أزمة الصواريخ الكوبية في عام 1962)، وشهدنا ازدياداً في عدد الدول التي تمتلك أسلحة نووية من دولة واحدة إلى تسع دول. ونتيجة لذلك، بات معظم الناس حالياً معتادين على هذا التهديد ويشعرون بأنه لا

حيلة لهم باحتوائه، وبالتالي أصبحت الاستجابة الشائعة هي إنكار وجود الخطر. وينطبق الأمر نفسه على الأنواع الأخرى من أسلحة الدمار الشامل، خصوصاً الأسلحة البيولوجية. ومع ذلك، جرت مفاوضات عديدة متقطعة، ثنائية ومتعددة الأطراف، بهدف السيطرة على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وقد بدأت هذه المساعي بخطة باروخ الأمريكية الصادرة عام 1946، والتي تدعو إلى وضع جميع الأسلحة والتكنولوجيا النووية تحت سيطرة لجنة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة والتي كانت قد تأسست حديثاً آنذاك. إلا أن الاتحاد السوفييتي رفض الاقتراح بسبب إصرار الاقتراح على التفتيش الخارجي، والذي من الممكن أن ينتهك السيادة السوفييتية. وفي عام 1961، تم التوصل إلى اتفاقات أكثر شمولاً من قبل جون مكلوي (الولايات المتحدة) وفاليريان زورين (الاتحاد السوفييتي)، بيد أن الصقور في كلا معسكري الحرب الباردة رفضا هذه الاتفاقات. وربما يكون أهم اتفاق نووي هو التوقيع في عام 1970 على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ إلا أن أربعة من القوى النووية الحالية (الهند وباكستان وإسرائيل وكوريا الشمالية) رفضت التوقيع على هذه المعاهدة. وقد استمر تهديد الكارثة النووية، وربما أنه يتصاعد.

## توصيات: تحديد الأسلحة ونزع السلاح

يناصر الكتاب فرض حظر تام على أسلحة الدمار الشامل (النووية، والبيولوجية، والكيميائية)، وتأسيس أنظمة تفتيش فعالة تستند إلى حد كبير إلى اتفاقات مكلوي-زورين وإلى اقتراحات أخرى أحدث عهداً.

لا يعود سبب الإخفاق في الوصول إلى اتفاقية قابلة للتنفيذ إلى غياب وكالة إشراف ملائمة في الأمم المتحدة، بل تتمثل المشكلة الأساسية في غياب مستوى الثقة المطلوب في عالم ما زالت تسوده قيم المصالح القومية الضيقة. وقد تكون هذه النزعة ناتجة عن إرثنا البيولوجي، ولكن تمكنت عدة بلدان ومجتمعات محبة للسلام من التغلب على هذه النزعة العدائية.

ومع ذلك يوجد في العالم تأييد شعبي وحكومي لنزع الأسلحة النووية. وتستمر شبكات من المنظمات غير الحكومية في جهودها لتحقيق الإصلاح. وفيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية والكيميائية، تم التوصل إلى اتفاقات بارزة، وتم الالتزام بها بصفة عامة. وأدى المجتمع المدني دوراً فعالاً في تشجيع الدعم لاتفاقية تحظر الألغام المضادة للأفراد (إلا أن الولايات المتحدة وروسيا والصين والهند لم توقع على الاتفاقية). هذا التقدم الذي تحقق يبعث على الأمل، وبوسع المجتمع المدني، ويجدر به، أن يواصل العمل بصفة جماعية من أجل حظر جميع أسلحة الدمار الشامل.

## قضية رئيسية: الإرهاب (ص. 195-197)

برز الإرهاب كقضية عالمية رئيسية منذ أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 الصادمة. وفي حين ما يزال التعامل معه يجري على المستوى الوطني بصفة رئيسية، إلا أنه أصبح شاغلاً مهماً لأقسام متعددة في منظومة الأمم المتحدة. ولكن يجدر بالمرء أن يدرك المفارقة الأساسية، وهي أن من يعتبره أحد الأطراف "إرهابياً"، يعتبره الطرف الآخر "ثائراً".

## توصيات: الإرهاب

1. تبني نهج قائم على التداول والتشاور في مواجهة الإرهاب، مع قدر أكبر من التعاون الدولي والمناطقية، والاعتماد أكثر على المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).
2. تحقيق زيادة كبيرة في الجهود الرامية إلى معالجة الأوضاع الجذرية للظلم والتي تخلق شبكات الإرهاب وتديمها.

### أسئلة:

يشير هذا الفصل بأن منظمات المجتمع المدني كانت فعالة في الدفع بجهود نزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل.

1. ما هي المنظمات غير الحكومية التي تعرفها والتي تعمل على هذه القضايا؟ ما هي مواقفها وحملاتها الحالية؟

2. في المناخ السياسي الحالي، ما الذي تتوقعه بخصوص نجاح جهود نزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل؟ ما هي الأنشطة والمواقف الأكثر أهمية في هذا الوقت؟

3. إن الأحداث التي يُعتبر احتمال وقوعها ضئيلاً – بما فيها الحرب النووية – ستقع آجلاً أم عاجلاً. فإذا لم نتمكن من القضاء على الأسلحة النووية أو تقليصها إلى حد بعيد، فما هو برأيك العمر المتوقع لكوكبنا؟



## المسؤولية عن الحماية (ص. 180-182)

المناقشة التالية تتعلق بقضايا كانت جارية عند إرسال مخطوطة النسخة الإنجليزية من الكتاب إلى المطبعة.

أسست الحكومة الكندية اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، التي أصدرت تقريرها الأول في عام 2001 واستحدثت المبدأ المهم "المسؤولية عن الحماية"، وكان ما دفع الحكومة الكندية لتأسيس هذه اللجنة هو إدراكها لفشل الأمم المتحدة في تجنب الإبادة الجماعية في رواندا التي حدثت عام 1994، حيث لقي حوالي 800,000 شخص من المدنيين الأبرياء حتفهم خلال ثلاثة أشهر تقريباً، إضافة إلى حدوث جرائم فظيعة أخرى من قبيل مذبحه البوسنيين في سبرينيتشيا في عام 1991. ونحن نسلط الضوء على هذا المبدأ لأنه أدى - إلى جانب تأسيس المحكمة الجنائية الدولية في عام 2002 (الوحدة 7 من هذا الدليل) - إلى تغيير فهمنا لمبدأ السيادة الوطنية، إذ يتحدى النظرة التقليدية بأنه بوسع الحكومات أن تفعل ما تشاء ضمن حدودها الوطنية وفي حصانة تامة من العقاب. بل يعلن مبدأ المسؤولية عن الحماية أن السيادة تضع مسؤوليات على الدول إضافة إلى منحها حقوقاً، خصوصاً المسؤولية عن حماية سكان البلد من الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم الإنسانية. كما أنه يدعو المجتمع الدولي للنهوض بالمسؤولية، بما في ذلك إمكانية استخدام القوة، عندما لا تتمكن حكومة ما من توفير الحماية، أو تكون غير مستعدة لتوفيرها.

وبعد حوارات كثيرة، تقرر إدراج مبدأ المسؤولية عن الحماية في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2005. إلا أن الوثيقة لم تتضمن الشروط التي حددتها اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول والتي ترمي إلى منع الإساءات بذريعة مبدأ المسؤولية عن التدخل. وكان من بين هذه الشروط مواد حددت بأنه لا يجوز القيام بتدخل عنيف إلا في حالة: (أ) منع خسائر واسعة النطاق في الأرواح أو تطهير عرقي (بدلاً من شن التدخل لتحقيق أهداف سياسية أخرى؛ ب) كمالأخيراً (أي عندما تفشل المساعي الدبلوماسية)؛ ج) عندما تتوفر آفاق معقولة لنجاح التدخل؛ د) عندما لا تكون تبعات التدخل أسوأ من تبعات عدم التدخل.

وعلى الرغم من أن عدة قرارات صادرة عن مجلس الأمن أشارت إلى هذا المبدأ في الفترة 2006-2009، إلا أن فكرة المسؤولية عن الحماية لم تُستخدم إلا في عام 2011 في أعقاب ما يسمى "الربيع العربي". ففي ذلك العام، اندلعت ثورة شعبية في ليبيا، وعمد الدكتاتور معمر القذافي إلى قمعها بشدة، وكانت توجد أدلة موثوقة بأن عنفاً إضافياً هائلاً على وشك أن يحدث. ونظراً لعدم وجود قوة تابعة للأمم المتحدة قادرة على استعادة النظام، أوكل مجلس الأمن هذه المهمة لتحالف الناتو بقيادة الولايات المتحدة، والذي تجاوز بسرعة الهدف المحدد للتدخل، فأسقط نظام القذافي وانتهك معظم الشروط التي وضعتها اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول. وأدت عمليات القصف الجوي والقتال البري بين القوات المؤيدة للقذافي والقوات المعارضة له إلى خسائر في الأرواح بلغت عشرات الآلاف، إضافة خروج ما بين ربع إلى ثلث سكان ليبيا (ومعظمهم من العمال المهاجرين). وتستمر الحرب الأهلية - التي تشارك فيها حالياً ميليشيات عديدة جداً - ضمن ظروف من الفوضى.

ولم يحدث أي تخويل باستخدام القوة بناء على مبدأ المسؤولية عن الحماية منذ المصيبة التي جرت في ليبيا، وذلك على الرغم من وجود دول عديدة - معظمها متحالفة مع الولايات المتحدة - تديرها أنظمة قمعية شبيهة بنظام القذافي. وأدى ذلك إلى اتهام الأمم المتحدة بتطبيق معيار مزدوج وأنها أصبحت وسيلة للنزعة الاستعمارية الجديدة. وكانت ردة الفعل السلبية واسعة النطاق، خصوصاً في الجنوب العالمي. ومن الواضح أن مبدأ المسؤولية عن الحماية ذا القصد النبيل ما زال بحاجة إلى مزيد من العمل إذا أردنا له الاستمرار والمساهمة في حماية الناس الذين صُمم المبدأ من أجل حمايتهم.

## أسئلة:

1. إذا كان القرار بيدك، فمتى ترى من الضروري القيام بتدخل عنيف لحل مشاكل في دول أخرى؟
2. متى يكون من الملائم، هذا إذا كان ملائماً أصلاً، للدول الأخرى أن تتدخل، سلباً أو بصفة عنيفة، في مشاكل دولتك؟
3. كيف يمكنك تعديل وتعزيز الشروط التي ترمي إلى منع إساءة استخدام مبدأ المسؤولية عن الحماية، وخلق ظروف للتحقق من عدم حدوث إساءات في هذا المجال؟
4. هل سيساعد تأسيس قوة سلام تابعة للأمم المتحدة، وفقاً للمقترح الوارد في هذه الوحدة، على حل بعض المشاكل التي ترتبط بمبدأ المسؤولية عن الحماية؟

## الوحدة 13: من أجل كوكب مستدام وإرث مشترك موسّع (ص. 204-204)

(220)

### ما سبب أهمية ذلك؟ (ص. 204-205)

تسترشد المجتمعات والاقتصادات بأطر مفاهيمية يقبلها الناس بوصفها من المسلّمات، وكثيراً ما يلتزمون بها بعد فترة طويلة من فقدانها للشرعية وبروز مشاكل فيها. يتناول هذا الفصل إطارين مفاهيميين بدأت تعتريهما مشاكل متزايدة، وأن الأوان لتعديلهما أو استبدالهما. يتمثل الأول في فكرة أن النمو الاقتصادي هو أمر جيد بحد ذاته. يجب علينا استبدال هذا المفهوم بالقناعة بوجود أن يكون النمو مستداماً. فليس بالإمكان تحقيق نمو مستمر في نظام له طاقة محدودة دون تدمير النظام. والثاني هو الاعتقاد بأن جميع الفضائل والأشياء يجب أن تخضع للسيطرة الحصرية للدول ذات السيادة، وأنه يمكن اعتبار جميع الأشياء الموجودة ضمن حدود الدول على أنها سلع تخضع للملكية الفردية. فثمة أوضاع عديدة يجب أن نتخلى فيها عن هذه الفكرة لصالح مبدأ الإرث المشترك، والذي ينادي بأن ثمة أجزاء من بينتنا لا يمكن تخصيصها لأحد ويجب اعتبارها بأنها تتبع للإنسانية جمعاء. ويمثل مبدأ الاستدامة ومبدأ الإرث المشترك حلين أساسيين لأكبر المشاكل التي نواجهها في هذا العصر.

### القضايا الرئيسية (ص. 206-214)

#### التنمية المستدامة

بدأ العالم يدرك مؤخراً فقط، وأحياناً على مضض، الطبيعة المحدودة والهشة لقاعدة الموارد المتوفرة فيه. ويبرز هذا الأمر بصفة خاصة في موضوع إمدادات النفط، والتي كانت السيطرة عليها هي السبب الحقيقي للعديد من النزاعات في الشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم. بيد أن إمدادات المعادن الأخرى، والأهم من ذلك الأراضي الصالحة للزراعة، محدودة أيضاً. ولا يوجد أي ضمان بأن الإنتاج الزراعي سيواكب النمو السكاني، على الرغم من الاكتشافات العلمية الكبيرة في الزراعة. ويزيد احتمال نشوب حروب بسبب مصادر المياه، وهو مصدر طالما اعتبره مواطنو الدول الغنية أمراً متوفراً ولا يثير الانشغال. وفي بعض المناطق (من قبيل السودان) ثمة حروب دائرة لهذا السبب.

يؤدي النشاط الإنساني في معظم مناطق العالم إلى تدهور البيئة الطبيعية في مساحات واسعة ضرورية للحفاظ على صحة النظم الإيكولوجية والحياة الإنسانية في نهاية المطاف. ويبرز هذا الأمر بصفة خاصة في إزالة الهائلة للغابات المطرية المدارية لمصلحة المكاسب قصيرة الأجل التي يحققها تجار الأخشاب وأصحاب المشاريع الزراعية والمزارعون الذين لم يمتلكوا أراضٍ زراعية في السابق. وانتشر انقراض أو تدمير الأنواع النباتية والحيوانية وبسرعة متزايدة. كما تتسبب زيادة حرارة الجو والمحيطات بذوبان هائل للجبال والأنهار الجليدية وتدمير الشعاب المرجانية. كما زادت الأخطار الناجمة عن ارتفاع مستوى البحار، وإلى درجة يصعب تقديرها.

وقد تناولت المؤتمرات التي ترعاها الأمم المتحدة هذه المشاكل وبطرق عديدة، كما تناولتها الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وثمة العديد من التوصيات العملية والتي صيغت بطريقة ذكية. وفي عام 2015، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة "أهداف التنمية المستدامة"، وهي مجموعة مؤلفة من 17 هدفاً و 169 غاية

محددة (<http://www.un.org/sustainabledevelopment/>)، والتي ينبغي تحقيقها في جميع أنحاء العالم (وليس في الدول المتقدمة النمو فقط) بحلول عام 2030. ولكن المشكلة أنه في غياب أليات جديّة لفرض تنفيذ هذه الأهداف، فإن السعي للمكتسبات الاقتصادية قصيرة الأجل يتغلب دائماً تقريباً على الرفاه الاقتصادي الحصريّ على المدى البعيد. ويستمر بنو البشر على مسارهم في التدمير الذاتي.

## المشاعات العالمية

لا يجوز منح الدول ولا الأفراد حقاً غير مقيد في التصرف كيفما شاؤوا بالموارد التي لم يخلقوها هم، خصوصاً إذا كان لتصرفاتهم تبعات بيئية سلبية على أجزاء أخرى من كوكبنا المشترك. لذا ثمة حاجة للإقرار بانطباق مبدأ "الإرث المشترك" فيما يخص الغلاف الجوي، والطيف الكهرومغناطيسي، والبحار، وأنتاركتيكا، والقمر والفضاء الخارجي. فيجب أن تكون هذه الفضاءات مشتركة ويجب إدارتها من البشرية جمعاء، وإذا كان استخدامها يدر ثروة، فينبغي تقاسم هذه الثروة بالتساوي.

وفي الواقع توجد عدة اتفاقيات تتماشى مع مبدأ الإرث المشترك. فعلى سبيل المثال، ظلت أنتاركتيكا منطقة لتعاون مشترك فعال بين الدول، حتى الدول المتخاصمة في ميادين أخرى. كما جرى تعاون كبير بين دول متعددة في الفضاء الخارجي، لا سيما بين الولايات المتحدة وروسيا. وهناك اتفاقيات أخرى حققت نجاحاً أقل، فعلى سبيل المثال، جرت مفاوضات بناءً على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وقد أدت إلى الاستسلام للمطالب الإقليمية للدول الساحلية بتخصيص "مناطق اقتصادية حصرية" على امتداد 200 ميل بحري، بدلاً من زيادة أجزاء المحيط الخاضعة لمبدأ الإرث المشترك. ولغاية الآن لم تجرِ عمليات أخرى لتقاسم الثروة الناجمة عن الإرث المشترك.

ولم ينشأ أيضاً أي توافق في الآراء بخصوص توسيع مبدأ الإرث المشترك. فعلى سبيل المثال، هل ينبغي تطبيقه على عجائب الطبيعة من قبيل الوادي الكبير وشلالات فيكتوريا والرصيف المرجاني الكبير المتاخم للشواطئ الأسترالية، ومئات المواقع الأخرى التي تعتبر "مواقع للتراث العالمي"؟ وماذا بشأن الإبداعات الثقافية من قبيل سور الصين العظيم، وتاج محل في الهند، وموقع ماتشو بيتشو في بيرو، ومدينة البندقية، والتي تُعتبر ذات "قيمة عالمية باهرة"؟ وماذا عن طبقات الجو، والتي لا تنحصر أهميتها على ما يضعه البشر فيها، بل أيضاً لدورها كوسيط لبث إشارات الاتصالات؟ وأخيراً، ماذا بشأن الرموز الجينية للبشر، والمخططات الجينية للنباتات والحيوانات، والتي تمثل توفر بعض عناصرها إمكانات ذات قيمة طبية للبشر في كل مكان؟ ومن هي الجهة التي ينبغي أن تتخذ القرارات الحاسمة بشأن ما يُصنف "كملكية فكرية"، وما مدى سعة هذه القرارات ووجوب التزام بها، وكيف لنا أن نضمن الامتثال لهذه القرارات؟

## حلول ممكنة (ص. 214-218)

1. تعزيز وتوسيع اختصاصات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإصلاحه ليصبح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (كما ناقشنا في الوحدة 5)، وزيادة قدرته إلى حد كبير لتنسيق ورصد سياسات وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وخصوصاً أهداف التنمية المستدامة. وسيتعين على صياغة السياسة أن:  
(أ) تسوّي بين مطالب الجهات صاحبة المصلحة، والتي تنطلق من منظورات مختلفة تماماً:

- i. أولئك الذين يفضلون الخيارات القائمة على الأسواق، وغيرهم الذين يميلون إلى التخطيط الحكومي؛
- ii. الدول الصناعية والدول غير الصناعية نسبياً؛
- iii. الأغنياء والفقراء؛
- iv. الدول ذات النظام الديمقراطي وتلك ذات النظام غير الديمقراطي؛
- v. الدول التي تعاني من ضغوط بيئية شديدة والدول الخالية نسبياً من هذه الشواغل.
- ب) تقبل بالمضامين السياسية للأدلة العملية.
- ج) تعزز القيم التي تضع الرفاه العالمي والمساواة بين الأجيال في مرتبة متقدمة عن المصالح قصيرة الأجل للدول الغنية بالمصادر ومصالح كبريات الشركات.
- د) إقامة نظام عقوبات ذي مصداقية ضد منتهكي القواعد (ولكن ينبغي فرض العقوبات كملجأ أخير فقط).
2. تأسيس مجلس للارث المشترك تابع للأمم المتحدة مؤلف من خبراء تنتخبهم الجمعية العامة (إلى جانب الجمعية البرلمانية العالمية إذا ما تأسست هذه الهيئة)، ليعمل كهيئة استشارية فقط. وسيمثل أعضاء المجلس جميع القطاعات الرئيسية من الأوساط العلمية (العلوم البيولوجية، وعلوم الفيزياء، والعلوم الاجتماعية)، والعلوم الإنسانية (بما في ذلك القانون والدين)، والقطاع الخاص. إضافة إلى ذلك، سيتم اختيارهم من جميع المناطق الرئيسية في العالم، بما في ذلك ممثلون عن الشعوب الأصلية، والدول غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة، كما سيكون المجلس متوازناً من حيث المساواة بين الجنسين.
3. تأسيس مبدأ دولي مدروس بعناية "للاستمالك العام"، لتمكين الأمم المتحدة من تنظيم استخدام أجزاء معينة من البيئة ذات أهمية حاسمة للبشر (خصوصاً في المحيطات والغلاف الجوي)، وفرض ضرائب على هذا الاستخدام.

## أسئلة:

1. يدل إقرار أهداف التنمية المستدامة على أن منظومة الأمم المتحدة (ومعظم الدول الأعضاء فيها) تدرك على الأقل أهمية الاستدامة للإدارة المستقبلية لاقتصادات العالم. بيد أن الإيمان بأهمية الاستدامة، والتنفيذ الفعلي للتغييرات المطلوبة في السياسات، بما في ذلك الرصد الحازم لعدم الامتثال، هما شيان مختلفان تماماً. فما هو الأمر الضروري الذي يجب إقناع المجتمعات/الاقتصادات به من أجل تنفيذ التعديلات المطلوبة، وما هي أفضل طريقة كي تساهم الأمم المتحدة في ذلك على أفضل وجه؟
2. في السنوات الأخيرة، أعربت جهات سياسية عديدة وشركات متعددة الجنسيات عن رفضها للدليل العلمي بخصوص القضايا البيئية. فما هي أفضل طريقة أمام منظومة الأمم المتحدة للتعامل مع هذه المشكلة؟
3. سيكون للنمو السكاني تأثيرات متنوعة على الاستدامة وعلى إقامة أية مشاعات عالمية. عدّد التأثيرات التي تعتقد بأنها أهم التأثيرات.
4. إن الفكرتين المتمثلتين بإقامة مشاعات عالمية إضافية، واستحداث مبدأ دولي للاستمالك العام، هما من بين التوصيات الأكثر ثورية التي يطرحها هذا الكتاب، ولا شك أنهما سيثيران خلافات كثيرة، على

الرغم من وجود مجالات تُعتبر مشاعات عالمية حالياً بما فيها أنتاركتيكا، والغلاف الجوي، وأجزاء كبيرة من أعالي البحار، والفضاء الخارجي. هل بوسعك الخروج بمبدأ عام، أو مجموعة من المبادئ، تحدد الفضاءات التي يمكن، أو لا يمكن، تحويلها إلى مشاعات عالمية، وما هي أفضل طريقة لإدارة هذه الفضاءات؟

5. إن الأمر يختلف تماماً بين إقامة مشاعات في أماكن غير مأهولة (مثل أنتاركتيكا)، وبين التعامل مع أماكن مأهولة خاضعة لسيادة دول محددة، أو مع موضوع المجين البشري. متى ينبغي لنا النظر في توسيع فكرة المشاعات كي تشمل هذه المجالات الجديدة، إذا كان ينبغي ذلك أصلاً؟

## الوحدة 14: هيكل جديد للحكم العالمي (ص. 221-237)

ملاحظة من المحررة: بغية تيسير التأمل والنقاش، سنتناول هذه الوحدة طائفة من القضايا تتجاوز ما عالجه الفصل 14 من الكتاب (ولكن نوقشت هذه القضايا في أماكن أخرى من الكتاب).

### ما سبب أهمية ذلك؟ (ص. 221-226)

يوضح هذا الفصل إمكانية تنظيم الوكالات العديدة القائمة والمقترحة التي أشار إليها الكتاب في الفصول 2 إلى 13، وذلك لإقامة نظام متسق وقابل للتنفيذ على شكل حكومة فيدرالية عالمية ديمقراطية. ولن يؤدي هذا النظام إلى خلق نظام طوباوي، بل عالم قابل للإدارة بما يكفي للمحافظة على عيش كريم للغالبية العظمى من بني البشر. ومن غير المحتمل أن يتحقق ذلك دون إقامة مثل هذا النظام الجديد.

وفي حين يقر الكتاب بضآلة احتمال تصميم النظام العالمي المستقبلي على نحو يتطابق مع النظام المقترح هنا، إلا أننا نأمل بأن النموذج المتصور سيثير نقاشات خلاقة وسيقود إلى شذذ المقترحات المطروحة.

### القضايا الرئيسية (ص. 226-235)

[ملاحظة: الصفحات المشار إليها هنا لا تتناول بالفعل القائمة التي يقدمها الدليل]

نشير أدناه إلى عدد قليل فقط من الجوانب الإشكالية العديدة التي يعاني منها نظام الحكم العالمي الحالي:

1. الأمم المتحدة هي اتحاد كونفيدرالي طوعي للدول، بدلاً من أن تكون اتحاداً فيدرالياً حقيقياً ودائماً. وهي تفتقر لميزات الحكومة الفيدرالية القابلة للاستمرار، أو أنها تتضمن شكلاً بدائياً من هذه الميزات.
2. كقاعدة عامة، تتسم قرارات الأمم المتحدة بأنها غير ملزمة، ويمكن تجاهلها وبإفلات تام من العقاب.
3. الروابط بين الوكالات المختلفة في منظومة الأمم المتحدة غير مطورة بما يكفي.
4. الاستخدام غير الكافي للمنظمات الإقليمية الناشئة في معظم مناطق العالم.
5. غالباً ما تتجاهل القرارات التي تصدر عن الأمم المتحدة إرادة الناس العاديين والخبرات المتوفرة لدى منظمات المجتمع المدني.
6. تفتقر الأمم المتحدة لسلطة تنفيذية حقيقية؛ فالدور الأساسي للأمين العام هو دور إداري، وليس بوسعه ممارسة دور سياسي قيادي إلا في حالة غياب الممانعة لذلك، وضمن نطاق محدد.
7. تفتقر الأمم المتحدة لآليات ملائمة للتخطيط والتمويل.

### حلول ممكنة (ص. 224-235)

نحن نوصي بنظام محتمل قابل للتطبيق للحكم العالمي (الشكل 14-1، ص. 223)، وهو نظام لحكومة عالمية فيدرالية ديمقراطية. وهي تتضمن ما يلي:

- تقسيم واضح للسلطات بين الفروع التنفيذية، والتشريعية، والقضائية في الحكومة؛
- نظام للضوابط والموازين بين الفروع الثلاثة لمنع التراكم المفرط للسلطة بيد أن منها؛
- أنظمة للتصويت المرجح بحيث تعكس على نحو واقعي التوزيع الفعلي للقوة في العالم ككل، ولكنها أنظمة تنتقل تدريجياً نحو هدف "صوت واحد للشخص الواحد"؛
- تقسيم للاختصاص التشريعي بين مستوى مركزي (فيدرالي) ومستويات أدنى (إقليمية، ووطنية، ومحلية) للحكومة، وبالتالي تجري المهمات التشريعية من خلال وكالات في المستوى الأدنى من الحكومة قادرة على أداء هذه المهمات، وبما يتماشى مع مبدأ "تفريغ السلطة"؛
- توفير صوت ذي أهمية للمجتمع المدني؛
- تحقيق أكبر مستوى ممكن من الشفافية والمساءلة الحكومية؛
- القدرة على جمع إيرادات كافية للمحافظة على سير المنظومة؛
- آليات لتحديد السلوك الجنائي من قبل المجموعات والأفراد، وفرض عقاب ملائم على هذه السلوك.

فيما يلي ملخص لعناصر النظام المقترح:

### الحقل 1: وكالات أساسية محددة بموجب الدستور، وتتمتع بولايات شاملة، ويشمل اختصاصها جميع المجالات الرئيسية التي تتناولها الأمم المتحدة

- المجلس التنفيذي: ويتألف من عدد محدد من الأفراد (ونوصي باعتماد العدد 12)، ويجري انتخابهم من قبل السلطة التشريعية من قائمة مرشحين يمثلون المناطق المختلفة. (يمكن الاطلاع على الوظائف الموصى بها لهذا المجلس في الصفحة 225 من الكتاب). وتُمارس السلطة التنفيذية بصفة جماعية، على أن يتم تداول منصب الرئيس بين أعضاء المجلس؛ وهذا سيتلافى صعود أي منطقة محددة أو كتلة سياسية أو دولة معينة (انظر الصفحات 232-234 والفصل 4).
- السلطة التشريعية (وهي مخولة بسن تشريعات ملزمة، ولكن تقتصر على نطاق محدد من الشواغل العالمية بالفعل):
  - الجمعية العامة: التي تمثل الدول، بما في ذلك الأنظمة الاتحادية المستقبلية (انظر الفصل 2)
  - الجمعية البرلمانية العالمية: التي تمثل الشعوب (انظر الفصل 3)
- محكمة العدل الدولية: وهي أعلى هيئة قضائية. ويقوم المجلس التنفيذي بترشيح أعضائها وتوافق السلطة التشريعية على تعيينهم. وستنظر فقط في القضايا التي تعتبر ذات أهمية عالمية كبرى.
- الأمانة العامة: الوظائف الإدارية التي تقوم بها الأمم المتحدة. ويرأسها أمين عام منتخب. وهي مخولة بمهام إدارية ومراسيمية، وتعمل على تيسير تنفيذ قرارات وكالات الأمم المتحدة الأخرى وبرامجها، وأنشطة الترجمة، والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة، وكذلك بين هذه الوكالات وبين الوكالات غير التابعة للأمم المتحدة.

الوكالات غير الواردة في الحقل 1 موزعة على 4 مجالات وظيفية: الأمن، والرفاه الإنساني، والاقتصاد، والبيئة.

### الحقل 2: الوكالات الرئيسية المعنية باختصاصات محددة، والمحددة في الدستور. (ص. 226-227)

- وسيتضمن قوة السلام التابعة للأمم المتحدة (الفصل 11)، والمحكمة الجنائية الدولية (الفصل 7)، ومجلس حقوق الإنسان (الفصل 6)، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (الفصل 5)، ومجلس الإرث المشترك (الفصل 13). وستعمل مفوضية الانتخابات على ضمان نزاهة الانتخابات على المستوى العالمي، كما سيعمل



مجلس مراجعي الحسابات على تدقيق كافة الحسابات المالية لجميع الهيئات في منظومة الأمم المتحدة، مما سيخلق شفافية ومساءلة أكبر على امتداد المنظومة. كما يوصى بتأسيس محكمة اقتصادية ومحكمة بينية.

**الحقل 3: الوكالات غير الأساسية التابعة للأمم المتحدة (ص. 227-231):** وتضم وكالات عديدة (من قبيل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة العمل الدولية، إلخ) معنية بتنسيق وأداء المهمات المطلوبة.

**حلقة الوصل بين الحقلين 3 و 4 (ص. 234-235):** مجالس تنسيق تمثل وكالات المجتمع المدني التي تعمل خارج نطاق الأمم المتحدة، ولكنها تؤدي دوراً متنامياً في صناعة القرارات في الأمم المتحدة. سينتقل كل من هذه المجالس (الفصل 10) بدراسة وتقييم وتجميع الشواغل الأساسية لمجموعات من المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجموعات مترابطة من القضايا (السلام والأمن، حقوق الإنسان، الحكم الديمقراطي، التنمية والبيئة)؛ كما سيجري تحسين الاتفاقات العالمية (الفصل 10)، التي تتيح للهيئات غير الحكومية (خصوصاً الشركات) أن تتعاون مع وكالات الأمم المتحدة لتعزيز أهداف التنمية.

ستؤدي المنظمات الإقليمية ومن المستوى الأدنى (غير موضحة في الشكل 14-1) دوراً مهماً أيضاً في حل القضايا غير العالمية.

لقد أشرنا على امتداد هذا الكتاب إلى حلول ممكنة لمجموعة كبيرة من المشاكل الهيكلية والوظيفية. إلا أننا لا نقترح بأنه يوجد تتابع أفضل على نحو واضح لتحقيق التغييرات المنشودة. وسيعتمد مسار التغيير بصفة جزئية على الأحداث العالمية التي يقع جزء كبير منها خارج نطاق سيطرة بني البشر، وكذلك على تصرفات وبرامج القادة العالميين المستقبليين. ومع ذلك، فإننا نطرح بعض التوصيات بخصوص مبادرات قليلة محتملة ذات أولوية عالية.

1. **الجمعية البرلمانية العالمية (الفصل 3):** في عصر التدفق الهائل والمستمر للمعلومات، بات من الصعب على نحو مطرد على القادة السياسيين تجاهل الإرادة التي يعبر عنها الجمهور الذي من المفترض أنه هؤلاء القادة يعملون لخدمته. وبوسع جمعية برلمانية عالمية مصممة على نحو جيد أن توفر تعبيراً شريعياً عن هذه الإرادة، حتى لو كانت بصلاحيات استشارية فقط في البداية. وبوسعها أيضاً أن تعمل كحافز لتحقيق تغييرات إضافية.
2. **قدرة أفضل على جمع الإيرادات (الفصل 11):** لا يمكن تحقيق الكثير دون توفر تمويل موثوق. وبوسع الأمم المتحدة أن تتخلص من دورها كمتوسل دائم من عدد قليل من البلدان الأكثر ثراءً (والتي تفضل بقاء الوضع الراهن)، وأن تتمكن من جمع ضعف إيراداتها الحالية على الأقل، وذلك من خلال تقييم مساهمات جميع الدول الأعضاء بنسبة قليلة تصل إلى 0.1% من الدخل القومي الإجمالي، وذلك في مرحلة البداية، ومن ثم زيادة هذه المساهمة عندما تتمكن منظومة الأمم المتحدة من توسيع قدراتها واستخدام التمويل لغايات جيدة.
3. **قوة سلام تابعة للأمم المتحدة (الفصل 12):** إن تزايد شعور الخيبة بدور الأمم المتحدة والنكوص إلى السياسات القومية ناشئ إلى حد بعيد عن عجز مجلس الأمن عن الاتفاق على إجراءات لحفظ السلام في أماكن من قبيل سوريا، أو من ضالة النتائج الإيجابية للعديد من البعثات التي حولها والتي عانت من ضعف التمويل. وبوسع توفير القدرة على الاستجابة بسرعة في النزاعات البارزة، من خلال قوة سلام تابعة للأمم المتحدة، أن يصوب المشاعر السلبية الحالية إزاء الأمم المتحدة، وأن يقود إلى مبادرات إصلاح جديدة.

4. آلية تخطيط ملائمة. في مواجهة التهديدات والتحديات العديدة، استجابت الأمم المتحدة بصفة متكررة من خلال تشكيل لجان وتكليفها بإصدار توصيات بشأن التغييرات التنظيمية. وفي حين كانت التقارير التي أنتجتها هذه اللجان ذات جودة عالية، إلا أنها فشلت في تحدي الإطار المفاهيمي المختل لنظام ويستفاليا القائم على سيادة الدول، والذي يستند إليه النظام الحالي للحكم العالمي. يجب إعادة فتح النقاش والخوض فيه لمدة عدة أشهر، وربما سنوات، من قبل مجموعة من القياديين والأكاديميين الحائزين على الاحترام، والمستعدين لوضع المصالح البعيدة الأمد للعالم في مرتبة أهم من المصالح قصيرة الأمد لبلدانهم. وإذا لم تتمكن الأمم المتحدة من بذل مثل هذا الجهود، يجب على الأفراد التقدميين من المجتمع المدني أن يشرعوا في هذه المبادرة.

## أسئلة:

1. لماذا يُعد وضع نظام للضوابط والموازنات جانباً أساسياً لخطط إقامة حكومة عالمية فيدرالية وديمقراطية؟
2. هل بوسع العالم أن يمتنع عن تأسيس حكومة عالمية، وأن يتمكن مع ذلك من تأدية وظائفه على نحو ملائم خلال الأجيال/ القرون المقبلة؟
3. إذا تشكلت حكومة عالمية، فهل بوسعنا أن نضمن أن تكون/تظل ديمقراطية إلى حد معقول؟ وما ستكون مدى أهمية إخفاق بعض الدول في البداية من تلبية التوقعات المعتادة للأنظمة الديمقراطية؟ ما هي الأساليب التي كبحت الأنظمة الاستبدادية في الماضي؟
4. هل بوسعك التفكير في حالات فعلية تطورت فيها أنظمة غير ديمقراطية بصفة سلمية إلى أنظمة ديمقراطية؟ كيف حدث ذلك؟
5. إذا تأسست حكومة عالمية، فهل ينبغي أن تكون ذات طبيعة فيدرالية؟ ما هي أسباب قناعتك هذه؟
6. لماذا تُعتبر "قوانين الحقوق" أمراً أساسياً للأنظمة الدستورية الناجحة؟
7. ما هي حسنة وسيئات إقامة سلطة تنفيذية تعددية؟ (ص. 232)
8. ما مدى الجهود التي ينبغي على الناشطين السياسيين المهتمين بالشؤون الدولية أن يكرسوها للترويج إلى إقامة نظام حكومي على المستوى الإقليمي؟
9. هل ينبغي للمنظمات الحكومية الدولية القوية، من قبيل منظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمات بريتون وودز، أن تنضوي تحت مظلة الأمم المتحدة لغايات التخطيط البرامجي؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فكيف يتحقق ذلك؟
10. هل تعتبر المبادرات الأربع الموصى بها والواردة أعلاه (جمعية برلمانية عالمية، وتمويل أفضل، وقوة سلام تابعة للأمم المتحدة، وتخطيط أفضل) على أنها المبادرات التي من المرجح أن تحصل على أكبر قدر من الدعم؟ وهل من بينها أي مبادرة ترى أنها لا تستحق كل هذه الأهمية؟ وهل هناك مبادرات أخرى ترى بأنها تنطوي على وعود كبيرة؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، فلماذا؟

## الوحدة 15: بلوغ المراد (ص. 238-250)

### ما سبب أهمية ذلك؟ (ص. 238-239)

على الرغم من أن بني البشر يتفوقون عموماً في رغبتهم في التحرر من ويلات الحروب، والإرهاب، والفقر، والكارثة البيئية، إلا أن الالتزام الموجود للعمل على مكافحة هذه الويلات ضئيل جداً. كما أن الشعور بضرورة العمل والحاحيته في هذا المجال ليس منتشرًا بما يكفي، لذا يواصل بنو البشر سيرهم نحو حافة الكارثة الجماعية. بيد أنه بوسعنا أن نتراجع عن هذا المسار، ويجب أن نتراجع عنه. ويجب علينا أن نستجمع ما يلزم من إرادة وحكمة وروح تعاونية من أجل تحقيق ذلك. ويجب أن نقوم بذلك حالاً.

طرحنا على امتداد هذا الكتاب العشرات من المقترحات لتحقيق إصلاحات كبيرة في النظام الحالي للحكم العالمي، والتي نعتقد أنها مطلوبة لتمكين بني البشر من التصدي لمخاطر هذا العالم الذي يزداد ترابطاً وتكافلاً. وليس أمام بني البشر أي بديل عن التخطيط للمستقبل. ولكن لن تكون هناك أي قيمة لأي خطة للإصلاح، وبصرف النظر عن مدى منطقيتها ودقة طرحها، إلا إذا أيدتها كتلة حرجة من صانعي القرارات وغرست فيهم الإرادة على الانهماك في عمل جدي بهذا الشأن. وفي هذه الوحدة من الدليل الدراسي، نشير إلى بعض العقبات أمام التغيير، وبعض الطرق التي يمكن أن تساعد في التغلب عليها.

### القضايا الرئيسية (ص. 239-248)

**المناخ السياسي المحلي:** إن السياسات المحلية والسياسات العالمية متضادة على نحو لا مناص منه. بيد أن السياسات العالمية لا تلقى الإقرار الذي تستحقه في أماكن كثيرة من العالم. وتحديداً، فإن السؤال الذي يهيمن في العديد من الانتخابات الديمقراطية هو "ما هو الأفضل لبلدنا؟" بدلاً من "ما هو الأفضل لوكبنا المشترك؟" وتهيمن الشركات الغنية جداً المتعددة الجنسيات - خصوصاً المرتبطة منها بما يسمى "مجمع الصناعات العسكرية" - هيمنة شديدة على الأنظمة السياسية في الولايات المتحدة ومثيلاتها في عدد صغير من القوى الكبرى الإضافية، وهي لا تولي أي تقدير للدور المحتمل لمنظومة الأمم المتحدة. كما تسيطر المصالح المالية على العديد من المؤسسات الرئيسية. إضافة إلى أن معظم وسائل الإعلام متواطئة في ذلك. لذا باتت النزعة الوطنية هي المسيطرة.

**النظام التعليمي:** تهيمن النزعة الوطنية (وغالباً ما تكون غير خطيرة، ولكنها أحياناً مفرطة في الفخر القومي) على معظم الأنظمة التعليمية. إذ تعكف هذه النظم، ومنذ الطفولة المبكرة للطلاب، على غرس مفاهيم الولاء المطلق للدولة. وينطبق هذا الأمر على معظم الدول الديمقراطية وكذلك على الدول الاستبدادية من قبيل كوريا الشمالية. وثمة نقص عام في قيم الولاء للأرض ولجميع شعوبها. وغالباً ما تهمل المناهج المدرسية تاريخ المناطق الواقعة خارج الدولة، كما تهمل جغرافيتها وثقافتها.

**المجتمع المدني:** رغم أن عدد منظمات المجتمع المدني وتأثيرها زاد زيادة هائلة خلال نصف القرن المنصرم، إلا أنه لم تستحدث طريقة لغاية الآن لإدماج خبراتها بفاعلية في نظام الحكم العالمي. إضافة إلى ذلك، ما يزال المجتمع المدني يخضع لسيطرة الشمال العالمي ويفتقر للمساءلة الديمقراطية.

الجمود والتجبر في منظومة الأمم المتحدة الحالية: ثمة أوجه قصور معروفة بارزة لدى منظومة الأمم المتحدة الحالية من حيث الاستجابة إلى التغييرات العالمية الكبرى، ولم تحدث أوجه القصور هذه بالصدفة. وقد تمت صياغة ميثاق الأمم المتحدة بحيث يصعب تعديله، مما يحفظ سيطرة الدول الدائمة العضوية على المنظمة ككل، ويجهبض الإصلاحات الهيكلية الكبرى. ويتسم أسلوب صوت واحد للدولة الواحدة بأنه غير واقعي أبداً.

نقص التنسيق لمبادرات الإصلاح: نظراً للصعوبات المذكورة أعلاه، فليس من المفاجئ أن المبادرات التي ظهرت في معظم أنحاء العالم لإصلاح منظمة الأمم المتحدة لم تلقَ اهتماماً كبيراً. ومع أنه توجد في عدة بلدان جماعات صغيرة تنادي بالإصلاح، خصوصاً في بلدان الشمال العالمي، إلا أنه لم يبرز بينها قادة يحظون باحترام واسع (ما عدا البابا فرانسيس الأول)، ولا توجد منظمات غير حكومية بارزة تعمل بقوة من أجل إقناع الجمهور بأهمية الإصلاح الفعال لنظام الحكم العالمي.

### حلول ممكنة (ص. 239-248)

حاولنا في الفقرات السابقة عرض صورة صريحة حول تعدد العقبات وتعقيدها في سبيل إقامة عالم منصف. وعلى الرغم من جسامه هذه العقبات، إلا أننا مقتنعون بأن الإصلاح الجذري ضروري، وأن التقاعس عن اتخاذ الإجراءات المطلوبة في الوقت الملائم سيؤدي إلى خسائر عديدة على شكل معاناة إنسانية وأضرار بينية. وليس ثمة مكان واضح كي نبدأ به. فقد تحدد الطبيعة، أكثر مما يحدد العمل الإنساني، أولوياتنا الرئيسية المقبلة. وقد تجبرنا الكوارث على تحقيق تغييرات. ولكن هل ينبغي لنا أن ننتظر الكارثة المقبلة حتى نبدأ بترتيب أوضاعنا؟ واستجابة للتحديات المذكورة أعلاه، فإننا نطرح الاستراتيجية التالية للتغيير، وهي استراتيجية متعددة المسارات وطويلة الأمد:

تحسين المناخ السياسي والاقتصادي المحلي لتيسير العمل نحو الإصلاح: يجب علينا أن نخلق - أو نستعيد - بطريقة ما توازناً ممكناً بين شواغل السياسات المحلية والسياسات الخارجية، وأن نفهم الروابط ما بينها. ويجب على المواطنين أن يستعيدوا السيطرة السياسية من الشركات المتعددة الجنسيات وأن يعارضوا مجمع الصناعات العسكرية. ويجب أن تتيج القوانين لوسائل الإعلام أن تعبر عن آراء سياسية غير شعبية، ودون خشية من تعرضها للانتقام.

تأسيس نظام للتعليم العالمي وتشجيع تطوير قيم عالمية: يجب على المدارس أن تدرّس وأن ترعى القيم العالمية، حيث يقر جميع الأشخاص أنهم أعضاء في أسرة بشرية واحدة، ومواطنون في وطن كوكبي مشترك ينبغي حمايته لمصلحة أجيال المستقبل. يجب إجراء تعديلات كبيرة على الأنظمة التعليمية وإزالة سمّة ضيق الأفق عنها. ويجب غرس فن التفكير النقدي، ويجب توفير وتوسيع الفرص لتعلم الثقافات الأجنبية واختبارها شخصياً (بما في ذلك إجادة اللغات الأجنبية).

إقامة شبكات فعالة للمجتمع المدني: يجب إقامة شبكات فعالة لمنظمات المجتمع المدني ذات البرامج المترابطة، ويجب العثور على طرق لتحقيق إقرار فعال بصوتها الجماعي وخبراتها (انظر الاقتراحات بخصوص مجالس تنسيق المجتمع المدني في الفصل 10). ويجب العمل على إيجاد علاج معقول للفجوة بين الشمال والجنوب في مجال فاعلية منظمات المجتمع المدني.

إصلاحات رئيسية لمنظومة الأمم المتحدة: ثمة عدة تغييرات أساسية يمكن أن تعمل كمحفزات لإطلاق عملية الإصلاح. ومن شأن استحداث نظام بسيط وموثوق لجمع الإيرادات أن يحسن إلى حد كبير قدرة وكالات الأمم المتحدة على استعادة الثقة بالأمم المتحدة ككل. كما بوسع إقامة جمعية برلمانية عالمية أن توفر مع مرور الوقت منبراً لإيصال أصوات المواطنين العاديين، وأن تمارس الضغط من أجل الإصلاح على القادة الديمقراطيين المستقبليين. كما بوسع إقرار نظام عقلائي للتصويت المرجح في الوكالات التي تصنع القرارات أن يسبغ المصداقية على الأمم المتحدة وأن يوفر شعوراً بعدالة القرارات المتخذة. وإذا ما تأسست قوة سلام تابعة للأمم المتحدة، فإنها ستساعد على الحد من توجهات التسلح المكلفة وغير المثمرة.

إقامة تحالفات استراتيجية: رغم أن منظمات المجتمع المدني هي التي ستقود الطريق على الأرجح، ولكن عليها أن تحشد الدعم من البلدان الديمقراطية التقدمية التي تحظى بالاحترام والثقة، وذلك من بلدان الشمال العالمي والجنوب العالمي. فهذه البلدان تتمتع بالوضع القانوني الذي يتيح لها طرح مبادرات الإصلاح أمام الجمعية العامة ومجلس الأمن والجمعية البرلمانية العالمية (المقترحة) والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. كما سيكون من المفيد حشد تأييد المنظمات الإقليمية. وقد يكون من المفيد تماماً أيضاً الحصول على دعم الحائزين على جائزة نوبل، وغيرهم من الشخصيات الدولية المعروفة (ويُفضل أن يكونوا من المتقاعدين)، والفلاسفة، والعلماء، والقادة الدينيين (والمنظمات الدينية)، وغيرهم من المؤثرين في الرأي العام.

## أسئلة:

1. لقد حصرنا قائمة "الحلول الممكنة" في خمسة موضوعات ذات أولوية عالية، ولكن هناك حلولاً أخرى عديدة ممكنة. فهل توافق على الحلول التي اخترناها؟ إذا كنت لا توافق، فما هي الحلول التي كان ينبغي إضافتها أو حذفها؟
2. إذا كنت مؤيداً لإصلاح الأمم المتحدة، وكنت مؤثراً قوياً على الرأي العام، فما هو المجال من ضمن المجالات الخمسة المذكورة بشأن الإصلاح التي ستكرس لها أكبر اهتمام؟ ولماذا؟
3. هل التغيير التدريجي هو الأسلوب المفضل للمضي إلى الأمام، أم أن التغيير الشامل ضروري؟ ما حسنات وسيئات كل من هذين الأسلوبين؟
4. كيف يمكن للتغييرات الديمغرافية العالمية أن تدفع بجهود إصلاح الأمم المتحدة أو أن تعيقها؟
5. نظراً للتوجهات السائدة في العالم والتوجهات المناقضة التي تنشأ بصفة دورية، كما تراها أنت، فما هو التاريخ الذي تعتقد أنه سيشهد نشوء شكل قريب من "العالم المنصف" الذي نتصوره؟
6. لنفترض أن هناك دولاً محددة لا ترغب في المشاركة في عملية الإصلاح، فهل ينبغي لبقية دول العالم أن تمضي في طريق الإصلاح دون مشاركة البلدان المعارضة، على افتراض أو على أمل أن الدول المعارضة ستقتنع بصواب الإصلاح في نهاية المطاف؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، فما هي الكتلة الحرجة المطلوبة من أجل المضي إلى الأمام؟ ولماذا تعتقد بهذا الرأي؟

## أفكار ختامية

كوكبنا هو كائن حي معقد ومترابط.

المشاكل العالمية تتطلب حلاً عالمياً.

العالم هو وطني، وجميع البشر هم أخوتي، وعمل الخير هو ديني. - توماس باين

قانون القوة يجب أن يخضع لقوة القانون.

السيادة الوطنية تتضمن مسؤوليات إلى جانب الحقوق.

جميع البشر وُلدوا متساوين ويتمتعون بحقوق إنسانية غير قابلة للتصرف.

يجب أن تكون الحكومة من الناس، يشكلها الناس لخدمة الناس.

السلام الدائم يتطلب العدالة.

والعدالة تتطلب قانوناً ملزماً وقابلاً للتطبيق.

والقانون العادل يتطلب حكومة ديمقراطية.

لذا، فإن السلام العالمي الدائم يتطلب حكومة ديمقراطية عالمية.

إن قدرة الإنسان على إقامة العدل تجعل الديمقراطية أمراً ممكناً؛ بيد أن نزعتة إلى الظلم

تجعل الديمقراطية أمراً ضرورياً. - رينولد نيبور

عندما نسعى إلى تغيير أنظمة سياسية راسخة منذ مدة طويلة، فلا بد أن نواجه نكسات؛

ولكن يمكن التغلب على النكسات.

إن تصميم الوكالات التي تصنع القرارات يؤثر على شرعية القرارات ونوعيتها. وينبغي للأنظمة العالمية

الحسنة التصميم أن تعتمد على تسويات تأخذ بالاعتبار مصالح الجهات الفاعلة المتنوعة على المسرح

العالمي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال صيغة معقولة للتصويت المرجح.

رغم أن تحقيق عالم مثالي هي غاية لا تُطال، إلا أنه بوسعنا خلق عالم منصف يتحسن باطراد.

ليست صعوبة المهمة هي سبب خوفنا من العمل؛ وإنما باتت المهمة صعبة لأننا خائفون. - سينيكا

حيثما توجد الإرادة، توجد الوسيلة.

من الآن فصاعداً، يجب الحكم على السياسة الخارجية لكل دولة وفي كل مرحلة اعتماداً على اعتبار واحد:

هل تقود إلى عالم من القانون والنظام أم أنها تعيدنا إلى الفوضى والموت؟ - ألبرت آينشتاين.

ما من شيء بقوة فكرة أن أوانها. - فيكتور هوجو

## مصادر إضافية

ثمة مؤلفات عديدة جداً، سواء مطبوعة أو على شبكة الإنترنت، حول منظومة الأمم المتحدة، وحول الحكم العالمي بصفة عامة، وهي مؤلفات متنوعة ومتنامية باطراد. ورغم أننا نرغب بتزويد القراء بقائمة واسعة من الأعمال المتوفرة في هذا المجال، إلا أننا وجدنا من الأيسر توفير قائمة محدودة من المؤلفات المتوفرة بسهولة باللغة الإنجليزية، والموجهة بصفة رئيسية إلى القراء غير المتخصصين – بما في ذلك طلاب المرحلة الثانوية والجامعات – وصادرة خلال السنوات العشرة الأخيرة على الأقل. ومن حسن الطالع، أن عدداً من هذه المؤلفات يحتوي على سرد ببلوغرافي ممتاز سيتيح للقراء البحث بصفة أعمق في جوانب محددة من الحكم العالمي، وفي النظام ككل.

## مؤلفات مطبوعة

**Fasulo, Linda: *An Insider's Guide to the UN*, third edition. New Haven, CT: Yale University Press, 2015.**

كتاب سهل للقراءة، ويحتوي على سرد غني ومزود بالعديد من الأشكال حول أساليب عمل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وإنجازاتها.

**Jolly, Richard, Louis Emmerij, Thomas G. Weiss: *UN Ideas that Changed the World*. Bloomington, IN: Indiana University Press, 2009.**

ملخص لخمس عشرة كتاباً صدرت سابقاً حول مشروع التاريخ الفكري للأمم المتحدة، ويتناول موضوعات منفصلة ويعرض تطور تفكير الأمم المتحدة بشأن السياسات التي يجب اتباعها، ويقيم النجاحات والإخفاقات خلال المدة التي يغطيها.

**Weiss, Thomas G.: "What Happened to the Idea of World Government?"**

وايس، توماس ج.: "ماذا حدث لفكرة الحكومة العالمية؟" (خطاب رئاسي في المؤتمر الخمسين لجمعية الدراسات الدولية، 16 شباط/فبراير 2009)؛ نُشر في دورية (*International Studies Quarterly*) العدد 53، ص. 253-271. يتتبع الخطاب الصعود السريع للحركة المناهضة بإقامة حكومة عالمية أثناء الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها، وتراجعها السريع أثناء الحرب الباردة، وافتقارها للاحترام كموضوع للبحث الأكاديمي، وبروزها الأخير كموضوع يستحق الدراسة الجادة.

**Weiss, Thomas G.: *What's Wrong with the United Nations and How to Fix It*, third edition. Malden, MA: Polity Press, 2016.**

أعد هذا الكتاب خبير أكاديمي أمريكي بشأن الأمم المتحدة، وهو يشخص العيوب الكثيرة في المنظومة وي طرح مجموعة من الإجراءات العملية والقابلة للتنفيذ من أجل الحد من هذه العيوب أو إزالتها خلال فترة قصيرة نسبياً.

**Weiss, Thomas G. and Sam Daws (eds.): *The Oxford Handbook on the United Nations*. Oxford: Oxford University Press, 2007.**



مرجع موسوعي يتألف من 40 فصلاً وشارك في إعداده 48 مؤلفاً خبيراً؛ وهو يتناول الافتراضات النظرية التي تستند إليها منظومة الأمم المتحدة، وهيكل الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة وما تقوم به من عمل، والأنشطة الرئيسية التي تقوم بها الأمم المتحدة، وعلاقات الأمم المتحدة مع الجهات الفاعلة الأخرى، وأفاق الإصلاح.

## مصادر متوفرة على شبكة الإنترنت

<http://www.un.org/>

يوفر الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة تغطية موثوقة يتم تحديثها بصفة منتظمة وسهلة للفهم تشمل الأخبار والإحصاءات وبيانات أخرى، وذلك بعدة لغات رئيسية. كما يعمل الموقع كمجمع يربط بين الوكالات المختلفة المنتسبة للأمم المتحدة، وكل من هذه الوكالات تدير موقعاً إلكترونياً خاصاً بها.

<http://www.un.org/news/>

مركز أنباء الأمم المتحدة، ويحتوي على أحدث عناوين الأخبار من الأمم المتحدة.

<https://www.theguardian.com/world/unitednations>

مواضيع إخبارية تتصل بشواغل الأمم المتحدة، توفرها صحيفة "ذي غارديان" (The Guardian).

<http://www.wfuna.org/>

**الاتحاد الدولي لجمعيات الأمم المتحدة ( World Federation of United Nations Associations )**، "منظمة عالمية غير ربحية تمثل وتنسق أعضائها الذين يزيد عددهم عن 100 جمعية وطنية للأمم المتحدة، وآلاف الأفراد المرتبطين بها. تسترشد المنظمة برؤية للأمم المتحدة كقوة مؤثرة للتصدي للتحديات والفرص العالمية المشتركة. وتعمل المنظمة على تعزيز الأمم المتحدة وتحسينها".

<http://wfm-igp.org/>

**الحركة الفيدرالية العالمية – معهد السياسة العالمية ( World Federalist Movement – Institute for Global Policy )**، "منظمة غير ربحية وغير حزبية ملتزمة بتحقيق السلام العالمي والعدالة من خلال تطوير مؤسسات ديمقراطية وتطبيق القانون الدولي".

<http://acuns.org/>

**المجلس الأكاديمي المعني بمنظومة الأمم المتحدة ( Academic Council on the United Nations System )**، "وهو جمعية مهنية عالمية للمؤسسات التربوية والبحثية، والأكاديميين الأفراد، والممارسين الناشطين في العمل والدراسة المعنيين بالأمم المتحدة والعلاقات المتعددة الأطراف والحكم العالمي والتعاون الدولي".

<http://wgresearch.org/>

**شبكة الأبحاث المعنية بالحكومة العالمية ( World Government Research Network )**، "الدفع بالحوار الأكاديمي حول التكامل العالمي".



<http://wgresearch.org/annotated-bibliography/>

الموقع الإلكتروني التابع لشبكة الأبحاث المعنية بالحكومة العالمية، وهو يتضمن قائمة ببلوغرافية ممتازة مزودة بشروحات.

<http://en.unpacampaign.org/>

الحملة من أجل جمعية برلمانية في الأمم المتحدة ( **Campaign for a United Nations Parliamentary Assembly** )، "شبكة دولية من البرلمانيين، والمنظمات غير الحكومية، والأكاديميين، والمواطنين الملتزمين، تناصر التمثيل الديمقراطي لمواطني العالم في الأمم المتحدة" (انظر الوحدة 3).

[http://worldcitizen.wikia.com/wiki/World\\_Federal\\_Government](http://worldcitizen.wikia.com/wiki/World_Federal_Government)

تناقش هذه المقالة فكرة الحكومة الفيدرالية الديمقراطية العالمية. وهي تتضمن مبادئ الحكومة الفيدرالية الديمقراطية العالمية وتاريخها وفوائدها المحتملة منها، إضافة إلى رد على الانتقادات الشائعة (انظر الوحدة 14).